



## الموضوع

### اثر احتياطات الصرف الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف :

أد/ علي بوعبدالله

اعداد الطالب :

سلطان دراجي حذيفة

#### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	حياة بن اسماعين	أد	رئيسا	جامعة بسكرة
2	علي بوعبدالله	أد	مشرقا	جامعة بسكرة
3	فاطمة رحال	د	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022/ 2023



## الشكر و التقدير

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر لكل من ساعدني في انجاز هذا العمل و أخص بالذكر

الأستاذ الدكتور المشرف "علي بوعبدالله"

## اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أهدي هذا العمل  
المتواضع إلى أمي و أبي حفظهما الله  
و الى اخوتي أميمة و خديجة .

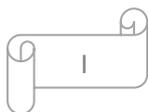
تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس اثر الاحتياطات الصرف الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) من خلال إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "نموذج ARDL".  
وتقييم تأثير احتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.  
حيث توصلت الدراسة الى انه يوجد تأثير لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على عكس ذلك ي حيث لا يوجد تأثير في الاجل القصير .  
الكلمات المفتاحية : احتياطات الصرف الأجنبي ، النمو الاقتصادي ، الجزائر .

**This study aims to analyze and measure the impact of foreign exchange reserves on economic growth in Algeria during the period (1990-2020) through the use of the autoregressive distributed time gaps methodology "ARDL model".**

**And assessing the impact of foreign exchange reserves on economic growth in Algeria, in both the long and short terms.**

**The study concluded that there is an effect of foreign exchange reserves on economic growth in the long term, on the contrary, where there is no effect in the short term.**

**Key words : foreign exchange reserves , economic growth , Algeria**



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
7	الجدول رقم 01: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
13	الجدول رقم 02 : جدول يوضح اهم نماذج النمو الاقتصادي
36	الجدول رقم 03 : يوضح تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي
47	الجدول رقم 04: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)
50	الجدول رقم 05 : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
51	الجدول رقم 06: نتائج اختبار تجانس التباين
53	الجدول رقم 07: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)
54	الجدول رقم 08: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ
55	الجدول رقم 09: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل
35	الشكل رقم 01 : منحني يوضح تطور اجمالي الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
41	الشكل رقم 02 : منحني يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) في الجزائر 1990-2020
42	الشكل رقم 03 : منحني يوضح نمو معدل التضخم في الجزائر 1990-2020
42	الشكل رقم 04 : منحني يوضح نمو معدل البطالة في الجزائر 1991-2020
44	الشكل رقم 05 : منحني يوضح نمو معدل أسعار المستهلك في الجزائر 2002-2020
45	الشكل رقم 06 : منحني يوضح رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2000 و 2019
48	الشكل رقم 07 : يوضح نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى
49	الشكل رقم 08 : يوضح القيم الحقيقية والمقدرة والبواقى (جودة النموذج)
50	الشكل رقم 09 : يوضح التوزيع الطبيعي للبواقى
52	الشكل رقم 10 : يوضح نتائج اختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج

# مقدمة عامة

**1- تمهيد :**

في عصر التجارة العالمية المتطورة والاقتصادات المترابطة، أصبح احتياطي النقد الأجنبي أمراً حاسماً لنجاح الدول في تحقيق النمو الاقتصادي . تدرك البلدان أهمية تبني استراتيجيات متطورة تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والمالية الدولية. وبالتزامن مع ذلك، تسعى هذه الدول للحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات النقدية الأجنبية لتلبية التزاماتها تجاه شركائها التجاريين. تستخدم هذه الاحتياطيات في شراء مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والوسيلة والآلات، وتدعم بالتالي ثقة الأسواق في سياسات إدارة سعر صرف العملة الوطنية. و البلد الذي يمتلك احتياطيات صرف أجنبية إيجابية وسيولة مالية كافية، يمكنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابي وضمان تمويل وارداته وبرامج التنمية الوطنية. وفي الوقت نفسه، قد يواجه البلد صعوبات في تسديد مدفوعاته والتعامل مع الأزمات إذا كانت احتياطياته منخفضة أو غير متوفرة، وهذا قد يؤدي إلى فقدان الثقة لدى شركائه التجاريين. ونتيجة لذلك، قد يواجه البلد صعوبات كبيرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتعامل مع المتطلبات الاجتماعية المتزايدة. فيتعين على البلد في هذه الحالة اتخاذ سياسات اقتصادية غير مرغوب فيها، وهذا قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للحفاظ على مستوى مناسب من احتياطي الصرف الأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي .

**2- الإشكالية و الأسئلة البحثية :**

في ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

**ما اثر الاحتياطات الصرف الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ؟**

تحت هذه الإشكالية يمكن ادراج التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف يستخدم الاحتياطي الاجنبي في الجزائر وهل يستخدم للرفع من النمو الاقتصادي؟
- ماهي قنوات انتقال اثر احتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020؟

**3- الدراسات السابقة :**

- أ- جمال دقيش و جعفر هني محمد ( 2020) ، اثر احتياطيات الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية خلال الفترة 1998-2016 ، مجلة الباحث ، المجلد 20 العدد (01) ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة . حيث تهدف هذه الدراسة الى اختبار و تقدير اثر احتياطيات الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2016 و من نتائج هذه الدراسة توصلت الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لاحتياطي الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- ب- معاش فتحي و شرابي محمد الأمين (2021) ، تحليل تراكم الاحتياطيات الأجنبية و اثرها على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 05 العدد (01) ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة . حيث قامت الدراسة بتحليل اثر تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 و توصلت الى ان هناك اثر إيجابي لاحتياطات الأجنبي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي و منه تحقيق النمو الاقتصادي .

ت- فردية إسماعيل و اخرون (2022) ، قياس اثر الاحتياطي من النقد الأجنبي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2020) ، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة ، المجلد 05 العدد (01) ، الجزائر ، جامعة الوادي . حيث سعت الدراسة لتقييم العلاقة بين كمية الاحتياطات النقدية الدولية للبنك المركزي الجزائري و اثرها على النمو الاقتصادي الجزائري و توصلت الى وجود علاقة قوية طردية و ان كمية الاحتياطي من النقد الأجنبي تؤثر على حجم النمو الاقتصادي .

ث- منال عفان (2017) ، اثر احتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة للمملكة العربية السعودية-، مصر ، جامعة طنطا . حيث بينت هذه الدراسة مختلف قنوات انتقال اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية و كذلك اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات التطبيقية. - من خلال نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة ، نجد ان هناك اثر إيجابي لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي و جاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به هذه الدراسات .

#### 4- فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة تم تحديد مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي :

- لا يوجد اثر ذو معنوية احصائية لاحتياطات الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- لا يستخدم الاحتياطي الاجنبي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### 5- منهجية الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لسرد الجوانب النظرية في هذه الدراسة من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالاحتياطي الأجنبي و النمو الاقتصادي ، وتم استخدام المنهج الكمي بهدف تحليل وقياس اثر الاحتياطات الصرف الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

#### 6- أهداف الدراسة :

- محاولة تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من الاحتياطي الصرف الأجنبي و النمو الاقتصادي .
- معرفة قنوات انتقال اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية.
- معرفة اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات التطبيقية.
- محاولة الوصول الى مدى تاثير احتياطات الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

**7- أهمية الدراسة :**

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية والحدود المكانية من حيث الإطار الزمني تمت الدراسة من 1990 إلى غاية 2020 أما الإطار المكاني اقتصر على دراسة أثر احتياطات الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تهدف الدولة الى تحقيقه.

**8- خطة مختصرة للدراسة :**

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين :

**- الفصل الأول : الاطار النظري لاحتياطي الصرف الاجنبي والنمو الاقتصادي**

حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول الى مفاهيم أساسية عن النمو الاقتصادي و نظريات و النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ، اما المبحث الثاني فتم التطرق الى مفاهيم أساسية عن الاحتياطي الأجنبي، و مكوناته، و مصادر تراكمه، و محدداته .

**- الفصل الثاني: الفصل التطبيقي**

تناول الاطار التطبيقي للدراسة اثر الاحتياطات الصرف الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) و تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول قمنا بتحليل تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال فترة الدراسة ، اما المبحث الثاني فاخذ تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة ، و أخيرا في المبحث الثالث قياس اثر الاحتياطي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL و باستخدام برنامج EViews.

## الفصل الأول

الاطار النظري لاحتياطي الصرف الاجنبي والنمو الاقتصادي

## تمهيد :

في مواجهة الأزمات المالية المتكررة وزيادة التكامل المالي والتجاري ، قامت العديد من البلدان النامية والناشئة على عجل بزيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي من مصادر مختلفة لأسباب تجارية واحترازية. لا شك في أن هذا التراكم للاحتياطيات يصحبه العديد من الآثار الاقتصادية الكلية التي تتطلب إدارة فعالة من أجل تعظيم الفوائد ، ولا سيما الاختلالات الخارجية وعدم الاستقرار الاقتصادي والفقر والديون الخارجية وزيادة اعتماد العديد من البلدان على الموارد غير المتجددة. يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف دول العالم وخاصة الدول النامية مما يثير مخاوف الاقتصاديين من تأثير الاحتياطيات المتراكمة على النمو الاقتصادي.

ووفقا لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول: اساسيات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول احتياطيات الصرف الأجنبي.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاحتياطي الاجنبي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول : اساسيات حول النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي منها:

- هو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين ، لذلك يقيس المعدل نمو الاقتصاد بمرور الوقت أي زيادة دخل الفرد وهو الناتج القومي الحقيقي مقسومًا على عدد السكان ، وهو متوسط معدل النمو الحقيقي للفرد في البلاد. (محمود حسين الوادي وآخرون، 2013، صفحة 343)
- . هو ظاهرة مستمرة وليست عشوائية أو مؤقتة. يمكن لدولة غنية أن تمنح دولة فقيرة إعانة تزيد من متوسط دخلها الحقيقي لمدة عام أو عامين. هذه الزيادة المؤقتة لا تعتبر نموًا اقتصاديًا. يجب أن تنتج الزيادة في الدخل عن تفاعل القوى الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تستمر على مدى فترة طويلة نسبيًا من أجل التعرف على النمو الاقتصادي. (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مجهول، صفحة 12)
- و يعرف أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها. (محمد عبد العزيز عجمية و اخرون، 2006، صفحة 100).
- كما يعرف بأنه عملية كمية، ناتج من خلال الزيادة على مدى فترة طويلة، لمؤشر ممثل بحجم الإنتاج والثروة لبلد ما. هذا المؤشر هو في معظم الأحيان الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي.

بشكل عام ، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي تؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. (بورداش شهرزاد، 2016/2017)

الفرع الثاني -مصادر النمو :

أولا - تراكم رأس المال.

تراكم رأس المال هو نتيجة توفير جزء من الدخل الحالي للاستثمار في المستقبل وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل ؛ يعتقد العديد من الاقتصاديين أن الاستثمار وتراكم رأس المال مكونان أساسيان للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يغطي ، من ناحية ، جميع الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية ، لأنه يسمح ب جلب موارد جديدة ، سواء من خلال استصلاح الأراضي غير المستخدمة وتطوير الموارد الحالية ، وبالتالي تحقيق التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي أو من ناحية أخرى ، يغطي المجالات التي يُعتقد أن جودة رأس المال البشري لها تأثير كبير على القدرة الإنتاجية ، في جميع أشكال التعليم والتدريب والمهارات.

## ثانياً - النمو السكاني .

يعتبر النمو السكاني ، أي زيادة السكان العاملين ، عاملاً إيجابياً للنمو الاقتصادي ، وعامل إيجابي للنمو الاقتصادي في الأسواق المحلية ومعدلات نمو اقتصادي عالية ؛ ومع ذلك ، هناك جدل حول ما إذا كان النمو السكاني المتزايد هو عامل إيجابي أو سلبي في النمو الاقتصادي.

## ثالثاً- التقدم التكنولوجي .

يعتبر التقدم أحد أهم العناصر الفعالة في عملية النمو الاقتصادي من خلال: الابتكار وتطوير طرق جديدة لتنفيذ عملية الإنتاج ، حيث يؤدي إلى إنشاء تقنيات توفر العمالة وتوفير رأس المال مع الحفاظ على ذلك. إدخال عناصر أخرى ، ولكن مع نتائج إنتاجية عالية بشكل عام ، ومن هناك بدأوا نشاطاً للدورة الاقتصادية ، حيث تساهم المعرفة العلمية بشكل كبير في نمو المنتج المحلي ، والابتكار يخلق فرصاً استثمارية جديدة. (كبداني سيد أحمد، 2013/2012، صفحة 30)

الفرع الثالث- خصائص و مقاييس النمو .

## أولاً - خصائص النمو .

يتميز النمو الاقتصادي بعدة خصائص منها : (فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد ذياب، ربيع الأول 1435 هـ،، صفحة 374)

-لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المختلفة ونصيب كل فرد، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح.

-التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي، وتقوم أساساً على تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات.

-النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن الدولة تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.

-يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيماً وسهولة.

-النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

- يلعب النمو الاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في المحافظة على الأمن الوطني

## ثانيا - مقاييس النمو .

## أ- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب التي ترجع في الغالب إلى سوء التقدير، إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات إلا أن أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة، خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تفاديا للملاحظات السابق ذكرها، كما يمكن إضافة محاذير أخرى إذا تعلق الأمر بدراسات دولية مقارنة و هي تلك التحذيرات الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، فدفعت هذه المشاكل المختصين لمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. و يتم قياس معدلات النمو النقدية باستخدام الأسعار الجارية، الثابتة أو الدولية.

## 01- معدلات النمو بالأسعار الجارية .

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية و يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، كذلك يمكن قياس معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، و يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، أين يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي أو معدل نمو الدخل الوطني.

## 02- معدلات النمو بالأسعار الثابتة .

أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة في حجم الإنتاج الوطني أو الدخل، نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم الاقتصادي، الشيء الذي استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة التضخم للحصول على معدلات النمو الحقيقية، بغية التعرف على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

## 03- معدلات النمو بالأسعار الدولية

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، نظرا لاختلاف أسعار صرف العملات من بلد آخر، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي تقنوم العملات المحلية و تحنول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا (عادة الدولار الأمريكي) بعد إزالة أثر التضخم.

ب. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي .

بسبب عدم دقة استخدام التدابير النقدية في مجال الخدمات ، كان من الضروري اللجوء إلى العديد من التدابير الملموسة التي تعبر عن النمو الاقتصادي: المؤشرات التي تمثل جودة الخدمات المقدمة للأفراد ، مثل الخدمات الصحية والتعليم والتغذية ، إلخ. ، مؤشر جودة الحياة المادية ، مؤشر التنمية البشرية. هذا مؤشر يشمل تقريباً جميع التدابير التي تستهدف الخبراء في هذا المجال ، معتبراً النمو الاقتصادي كأداة فعالة لتحسين مستوى التنمية البشرية.

ج. مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والمؤسسات الدولية ، عند نشر تقارير عن النمو الاقتصادي المقارن في البلدان حول العالم ، مقياس قيمة المنتجات المحلية بسعر الدولار الأمريكي ، وتصنف البلدان من حيث التقدم والتخلف اعتماداً على حجمها ، وتتميز بربط قوة الاقتصاد نفسه بعلاقة تعسفية بمعنى "حجم السلع وحجم السلع". "الخدمات التي يتلقاها المواطنون مقابل وحدة وحدة من عملتهم الخاصة ، مقارنة بالقوة الشرائية لعملة البلدان الأخرى. (زكري محمد، 2020/2019، صفحة 50)

#### الفرع الرابع - التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

ان مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع بكثير من النمو ، ويُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري لتحقيق التنمية ، لكن كلاهما يشير إلى الزيادة طويلة الأجل في الناتج القومي. و يمكن تلخيص أهم النقاط النحو التالي:

- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي ، حيث تشير التنمية إلى آلية متعددة الأبعاد تحدث تغييرات عالمية في الهياكل الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية ، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع ، والحد من عدم المساواة ، والحد من الفقر ، فضلاً عن زيادة رفاهية الوحدات الاقتصادية أما النمو الاقتصادي هو زيادة في معدلات الإنتاج والدخول الحقيقية التي تتحقق بمرور الوقت ، وزيادتها لا تعني بالضرورة تطوير العناصر الأكثر أهمية والأكثر أهمية لتحسين الظروف المعيشية للناس في الاقتصاد ، لكنه لا يكفي للتنمية الاقتصادية (طالب محمد عوض، 2004، صفحة 179)
- النمو الاقتصادي لا يتعلق بتوزيع الدخل أو من سيستفيد من ثمار ذلك النمو بخلاف التنمية التي تركز على ذلك. أن الدخل يذهب إلى جميع شرائح المجتمع الأكثر فقراً وأن هذا النمو تلقائي ولا يتطلب تدخلاً حكومياً ، بينما تتطلب التنمية الاقتصادية تدخلاً حكومياً لوضع خطة شاملة لضمان التغييرات الهيكلية اللازمة وتوزيع الدخل لصالح الشعب. الطبقات الفقيرة. لذا فإن النمو يتعلق بالكم ، بمعنى أنك تحصل على المزيد من الشيء نفسه ، بينما التنمية تتعلق بالتنوع والكمية ، مما يعني أنك تحصل على المزيد من شيء آخر يفيد المجتمع. (أحمد رمضان نعم الله و آخرون، 2004، صفحة 352)
- النمو الاقتصادي يعني مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، وهو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد وهو يحدث في المجتمعات على مرور الزمن ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها ، أما التنمية

الاقتصادية فهي أسلوب التوصل لهذا النمو فهي تضفي تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمور الطبيعية لها، أي دخول الاقتصاد مرحلة من النمو السريع المضطرب مستهدفا زيادة تراكمية ودائمة ومستمرة في كل من معدل الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه وهو يساهم في تحقيقها، كما تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج. (محمد حسين الوادي و اخرون، 2010، صفحة 267)

الجدول رقم 01 : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	نمو تلقائي و حركة الية
لا يخضع لمثل هذه الدورات	يخضع للدورات الاقتصادية
تكون في الدول النامية	يكون في الدول المتقدمة
يحدث في ظل تخطيط من قبل الدولة	يحصل في ظل نظام السوق
تحدث تغير في هياكل الاقتصاد	لا يحدث تغير في هياكل المجتمع و القطاعات الاقتصادية
ترتبط بسياسات و استراتيجيات اقتصادية	يرتبط بنظريات اقتصادية

(مكي عمارية، 2019، صفحة 122)

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .

### الفرع الأول - النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي .

- أكد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل الرئيسية وهي الإنتاج، العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية بما فيها الأرض، وبالتالي فإن التغيير في الإنتاج أي النمو يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو بعضها أو جميعها أي:

$$Y=F(K,L,T,N)$$

Y: الإنتاج / K: رأس المال / L: العمل / T : لتقدم التقني / N : الأراضي الصالحة للزراعة .

- اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي (لتقدم التكنولوجي) وبعملية تكوين رأس المال.
- أعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، إذ يعتمد النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور.
- اتجه الأرباح نحو الانخفاض، إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفو للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.
- مما لا شك فيه أن تحقيق ما جلبته المدرسة الكلاسيكية يعتمد على تنفيذ الفرضيات التي تقوم عليها والتي هي حاليًا غير واقعية ، مثل افتراض وجود المنافسة الكاملة ، وإدراك حالة الاستغلال الكامل . وعدم تدخل الدولة والمواضيع الأخرى التي تؤثر على حرية الفرد. السوق المهيمن في العديد من البلدان ، وخاصة في ظل الرأسمالية ، بعيد جدًا عن خصائص السوق التنافسية الكاملة ، والمنافسة الاحتكارية بالأحرى أو السوق الاحتكارية، والبطالة هي وضع كان موجودًا ووجودًا واستمر في هذه البلدان من أجل لفترة طويلة ، وكذلك تدخل الدولة والنقابات والاحتكارات في عمل قوى السوق ويعيق بطريقة ما تفاعلها المتبادل ، مما يقيد حرية الأفراد في ممارسة الأعمال التجارية. (بوشمال محمد، 2020، صفحة 58)
- أولاً- نظرية آدم سميث

يقول سميث أن تحقيق الزيادة في الثروة سوف يأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار. إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالاً إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدر (أشواق بن قدور، 2013، صفحة 70)

ولقد اعتبر "Smith" أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة وبذلك تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وحاول من خلال هذا أن يقرر مسؤولية أي عنصر من عناصر الإنتاج عن النمو الاقتصادي وما هي السياسة الملائمة التي يمكن أن تتبع من أجل خلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع ومن هنا استطاع أن يعرض نموذج حركي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية: (بوغزالة محمد نجلة، 2016)

- التركيز على البحث في عملية تراكم رأس المال من خلال كيفية حدوثه والعوامل التي تنجم فيه؛

- التركيز على نمو السكان حيث ربط النمو الاقتصادي بالنمو الديموغرافي؛

- التركيز على إنتاجية العمل وتأثيرها على النمو

ثانيا - نظرية روبرت مالتوس

ركز مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة لتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في إن نمو متتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية وتقدم الدور التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

ان تحليلات مالتوس لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية

والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان (كبداني سيد أحمد، 2013/2012، صفحة 30)

ثالثا - نظرية كارل ماركس

عارض الاقتصاديون الكلاسيكيون سبب انخفاض هامش ربح رأس المال مع نمو الاقتصاد، لكن سميث اعتقد أن السبب كان بسبب المنافسة بين الرأسماليين، بينما اعتقد ريكاردو أن السبب هو انخفاض أرباح الأراضي وزيادة حصة الأجور والإيجارات. بالنسبة لماركس، كان يعتقد أنها كانت أزمة دورية مع الإفراط في الإنتاج وحالة المجتمع التي لن تحافظ على النمو إلى الأبد. وفقا لهذا الاقتصادي، يتم تحديد الأجور من خلال الحد الأدنى لمعدل الاكتفاء الذاتي، ومع زيادة قوة رأس المال لتكنولوجيا الإنتاج، ترتفع حصة رأس المال الثابت، وينخفض هامش الربح معها. وفقا لقانون تخفيض القيمة، فإن فائض العمالة يؤدي إلى انخفاض الأجور، وتراكم رأس المال يطفئ احتياطي العمال، ويرفع الأجور، ويخفض الأرباح وكل محاولات عكس العملية ستؤدي إلى انتشار البطالة، ولا يستطيع العمال استهلاك جميع المنتجات ولا يستطيع الرأسماليون التخلص منها، وتظهر الاضطرابات الاجتماعية، وتتحول السلطة معها. يتم نقل وسائل الإنتاج إلى العمال، وتنتهي الرأسمالية.

كان تحليل ماركس لعمل الرأسمالية محاولة جيدة لفهم الآليات التي تعتمد عليها لتحقيق النمو الاقتصادي ، لكن نظامها لم يكن كذلك. (هيفاء غانيه، 2019-2020)

رابعا - نقد النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي .

- الأرباح مصدره للاادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدره للاادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية. لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للاادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، و بهذا فانها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

- إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

- تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

باختصار ، بينما يعتقد البعض أن النظرية الكلاسيكية تحتوي على العديد من الرؤى التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي ومشاكل التنمية ، إلا أنهم كانوا مخطئين بشأن حتمية الركود وسياسات حرية عدم التدخل . قلة هم الذين يمكنهم دعم هذه السياسة ، وخاصة في البلدان النامية. (مدحت القريشي، 2008، صفحة 65)

### الفرع الثاني - النظرية الكنزوية للنمو الاقتصادي.

أولاً- النظرية الكنزوية : عرف كينز بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك و معارضته لقانون ساي حيث أشار إلى ان مستوى الطلب ممكن ان يحدث عند أي مستوى من الدخل و الاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام ، كما لا استنتج ان المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض و انما تنحصر في جانب الطلب الفعال . إذ اعتبر كينز أف الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل كما اعتبر هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك الطلب على الاستثمار ، وأكد أن دالة الانتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم ، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعللاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار و المعطاة بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف X الزيادة في الاستثمار.

وبالتالي فان الدخل و التشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار ، فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية لنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو والتنمية لمن يعرفون بالنيوكينزيين كأمثال "هارود" و "دومار" ، واهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكلف التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عهمله كاملة لقوة العمل المتاحة ، فيتجل الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدول قصد تخفيض معدلات الفائدة سعيا مهيا لتشجيع الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى الدخل وحجم العمالة، حيث أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الاجل الطويل الشيء الذي يؤدي الى حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية . (نادية مسعودي، 2019-2020)

ثانيا - الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية .

- ثبات ميل الادخار في المدى المتوسط و الطويل غير واقعية
- افتراض عدم تدخل الدولة في القرارات معدلات النمو الاقتصادي يعتر افتراض غير واقعي
- افتراض ثبات نسبة الاحلال بين رأس المال و العمل تنفيه كل الوقائع الاقتصادية
- ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج على المدى المتوسط و الطويل غير واقعي
- المساواة بين معامل رأس المال و المعامل الحدي لرأس المال غير واقعية و خصوصا اذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد. (ايت قاسي عزو رضوان ، 2019-2020، صفحة 20)

### الفرع الثالث - النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي .

ركز مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية على تكوين رأس المال، لان تراكمه فضلا عن تزايد نسبة رأس المال على العمل يؤثر إيجابا على نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ولا يتوقف هذا التأثير الإيجابي حسبهم إلا إذا تساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

كما قاموا بتوسيع مفهوم رأس المال حيث شمل رأس المال البشري بعدما انحصر في رأس المال المادي ، على اعتبار ان استهلاك رأس المال البشري من طرف أي فرد لا يؤثر بالضرورة على المقدار المتاح منه للاخرين ، كما انه قابل للتوسع بصفة أسرع منه بالنسبة لرأس المال المادي شريطة اقتترانه بالتكنولوجيا وبالتالي إحداث النمو الاقتصادي، ففي غياب التقدم التكنولوجي وحسب مبدأ المردودية المتناقصة لرأس المال ، فان النمو بالنسبة للفرد سوف يؤول إلى التوقف.

اذ يتطلب إحداث النمو الاقتصادي وفق الفكر النيوكلاسيكي توفر مجموعة من الشروط منها:

- توفر عرض العمل المصاحب للتطور الإداري التمكن من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
- وجود ميل كبير للادخار

- الحرص على إضفاء الروح التنافسية بين الوحدات الإنتاجية المتماثلة في الحجم.
  - الكفاءة في تخصيص الموارد و قابليتها للانتقال والتجزئة.
  - اقتران آلية السوق وحرية الأسعار مع الاستقرار السياسي.
- وبناء على توفر الشروط السالفة الذكر، كانت تصورات الاقتصاديين النيوكلاسيكيين حول النمو كالاتي:
- استقرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، من خلال إدراج علاقة الاحلال بين العمل و رأس المال اذ يمكن زيادة تراكم هذا الأخير دون اللجوء لرفع حجم العمل عن طريق استخدام التكنولوجيا.
  - اسهام التخصص الإنتاجي تقسيم العمل في تراكم رأس المال.
  - التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأس المال إلى العمل ، فزيادة استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال وانخفاض إنتاجية العمل ، اما إذا انخفض استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى تراجع إنتاجية رأس المال وارتفاع إنتاجية العمل. (نادية مسعودي، 2019-2020)
- الفرع الرابع - نظرية النمو الحديث .**

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1973 عانت اغلب الدول من تراجع في معدلات نموها ، فأثيرت فكرة البحث عن مصادر أخرى للنمو الشيء الذي اهتم به كل من بارو و رمور و لوكاس من خلال ما يعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي باعتبارهم من أبرز مفكري هذه النظرية، إذ حاولوا الكشف عن محددات النمو في الاجل الطويل والبحث عن مدخلات جديدة يمكن من خلالها دفع النمو الاقتصادي لعدم اقتناعهم باقتنار تحليل النمو على الزيادة الكمية للعمل ورأس المال المادي

حيث أفروا بأن حدوث النمو الاقتصادي لا يتوقف على الخصائص الذاتية للاقتصاد، كما استبعدوا فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستمر التي تعوق النمو في الاجل الطويل ، إذ ركزوا مفكروا النظرية الحديثة للنمو وفي كثير من الأحيان على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر ، لافتراضهم بأن استثمار القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تقود إلى تحسين الإنتاج وتعويض تناقص العوائد

فافتروا عوامل إضافية تفسر النمو الاقتصادي و يمكن اعتبارها مصدرا له ، اذ باستطاعتها إحداث تأثير إيجابي عليه منها:

- الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء العملية الإنتاجية.
- تطوير رأس المال البشري من خلال التربية، التعليم التكوين
- النفقات العمومية الموجهة للمنشات القاعدية.
- رأس المال التكنولوجي الناجم عن البحث والتطوير. (ميشال تودارو، 2006)

المطلب الثالث : نماذج النمو الاقتصادي .

لقد تعددت النماذج التي تعالج وتفسر النمو الاقتصادي وذلك بتعدد النظريات الاقتصادية وزيادة البحث

والدراسات في الاقتصاد، ونذكر فيما يلي بعض النماذج:

الجدول رقم 02 : جدول يوضح اهم نماذج النمو الاقتصادي

النموذج	تفسيره للنمو الاقتصادي
نموذج هارود دومار $\frac{\Delta y}{Y} = \frac{S}{V}$	كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من PNB زاد النمو الاقتصادي
نموذج سولو $Y = At \left( \frac{s}{n + g + \sigma} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$	ستوى الدخل الفردي يرتبط ايجابيا بمستوى التكنولوجيا At ومستوى الادخار s ولكن عكسيا مع معدل النمو السكاني n ومعدل التقدم التكنولوجي g ومعدل اهتلاك رأس المال $\sigma$
نموذج رامسي : $Ux = \int_x^n u(Ct) I^{-e(t-e)} . dt$	يبحث المسؤول أو المخطط المركزي دائما عن تعظيم الرفاهية الاجتماعية في أي فترة من الزمن حيث يستفيد الاستثمار وبالتالي الادخار من التحكيم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي .
نموذج فون نيومان : $(1+g)=AX < BX$	المخطط يبحث عن أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو امثلي أي أكبر مستوى للنمو .
نموذج Y=AK $y_k = y_c = \left( \frac{1}{\theta} \right) (A - \sigma - \rho)$	بقيمة ضعيفة من $\rho$ و $\theta$ زيادة تؤدي إلى معدل نمو فردي جد مرتفع.
نموذج رومر $Y=F(k;L;A)$	نمو التكنولوجيا مرتبط بنمو رأس المال، لان رأس المال يعمق الآثار المباشرة للتكنولوجيا، ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال للاقتصاد ككل؛
نموذج بارو $y_i = AL_i^{1-a} . k_i^a . G^{1-a}$	لنشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي من خلال الأثر الايجابي على الخدمات العمومية والأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي
نموذج روبيلو $\left( \frac{n}{1-n} \right) \left( \frac{v}{1-v} \right) = \left( \frac{a}{1-a} \right) \left( \frac{u}{1-u} \right)$	ردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين

<p>نموذج وازاوي لوكاس</p> $y_t = \frac{1}{\sigma} (B - \delta - P)$	<p>النموذج مرتبط بالخصائص المسطرة للاقتصاد والتي تتمثل في احتمال وقوع الخطر <math>\sigma</math> تكنولوجيا التغيير <math>B</math> معدل اهتلاك رأس المال البشري <math>\delta</math> ومعدل تفضيل الوقت <math>\rho</math> - .</p>
---	---

(حمزة علي، وآخرون، العدد الخامس 2014، الصفحات 68-69)

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول احتياطات الصرف الأجنبي

المطلب الأول: مفهوم الاحتياطي الأجنبي واثاره

الفرع الأول مفهوم الاحتياطي الأجنبي

يتطلب تعريف احتياطات الصرف الأجنبي تحديد حدودها من خلال وضع تعريف كامل ودقيق يسمح بتمييز احتياطات النقد الأجنبي عن الأصول الأخرى للنظام النقدي والمالي الدولي، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التعريف يعتمد على تعريفات منظمات النقد الدولية والبنوك المركزية الدولية والاقتصاديون والاحتياطات لها أسماء مختلفة: احتياطات النقد الأجنبي، الاحتياطات الدولية.

. تم تعريفها من قبل John بانها " أصول السلطات النقدية للبلد التي يمكن استخدامها بشكل مباشر أو من خلال ضمان قابلية التحويل إلى أصول أخرى، لدعم سعر الصرف عند عجز في المدفوعات الخارجية" (John Williamson)

تعرف احتياطات الصرف الأجنبي على أنها: جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية.

يعرفها صندوق النقد الدولي أيضاً على أنها أصول أجنبية متاحة وخاضعة لسيطرة السلطات النقدية لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على أسعار الفائدة أو الأغراض الأخرى ذات الصلة (على سبيل المثال الحفاظ على الثقة في العملة المحلية و إنشاء أساس للاقتراض الخارجي) ويجب أن تكون الأصول الاحتياطية هي أصول بالعملة الأجنبية بالإضافة إلى الأصول الحالية والمحتملة. (بورنان بوزيد، 2015/2014، صفحة 97)

وتعتبر أيضاً أداة الدفع الأكثر قبولاً للوفاء بالالتزامات الدولية وتستخدمها الحكومة لتنظيم عجز ميزان المدفوعات. (تايه النعيمي عدنان، 2012)

الفرع الثاني: اثار الاحتياطي الأجنبي

- أنه يغطي العملة المصدرة من البنك المركزي إلى الجمهور وإلى المصارف، فالبنك المركزي الوطني هو في حقيقة الأمر مدين إلى المواطنين الذين يملكون هذه العملة.

- يمكن أن ينظر للاحتياطي على أنه الرصيد النقدي الذي يمكن أن يمول الاستيراد لأطول مدة ممكنة عندما يتوقف الإنتاج أو يتوقف تولد الموارد المالية بشكل تام نتيجة لحروب وكوارث. إذا فالبنك المركزي لا يهدف من وراء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي إلى منع الموارد عن الحكومة، وإنما إلى أن يكون هذا الاحتياطي جاهزاً للاستخدام في الأزمات الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها البلد وتحويل دون تولد موارد مالية للبلد. (سنان محمد رضا الشبيبي، 2013)

### المطلب الثاني: مكونات الاحتياطي الأجنبي

يتكون الاحتياطي من حيازات البنك المركزي من العملات الأجنبية وممتلكاته من الذهب ووحدات حقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. تُستخدم هذه الأصول لخدمة الالتزامات المالية مثل الديون، أو لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي للتلاعب بأسعار الصرف، أو لأغراض أخرى ذات صلة.

### الفرع الأول: الذهب النقدي

يعتبر الذهب من الأصول السهلة التحويل إلى نقد سائل ويمثل العملات الذهبية أو السبائك التي يمتلكها البنك المركزي، وقليلاً ما نجد هذا الأصل في البنوك التجارية التي تعمل منذ زمن بعيد (البنوك التجارية الرائدة)، حيث يعتبر أصلاً عاطلاً لا يدر عائداً، ولقد تقلصت أهميته مع التطور الحاصل في حجم التجارة الدولية. (نبيل إبراهيم محمد، مجهول)

### أولاً - تعريف الذهب النقدي

يُعرف الذهب النقدي على أنه الذهب المملوك من قبل السلطات النقدية ويخضع لسيطرتها ويعتبر أصلاً من أصولها ومعلوماً من احتياطياتها الأجنبية ويعامل جميع الذهب المحتفظ به من قبل المؤسسات المالية عدا البنك المركزي باعتباره سلطة أو مخزون أو سلعة ثمينة. (محمد جعفر هني، 2016/2017، صفحة 17)

### ثانياً - دوافع حيازة الذهب

تكمن أسباب احتفاظ البنوك المركزية بالذهب في عدة اعتبارات يمكن إيجازها في النقاط التالية: (عباسة نورالدين بورس، 2016/2017، صفحة 19)

أ- التنوع في الاحتياطيات: كون أن سعر الذهب يخضع لقانون العرض والطلب، في حين أن أسعار العملات الأجنبية والأصول الأخرى التي تتكون منها الاحتياطيات تعتمد في تحديدها على تصريحات محافظي البنوك المركزية وأصحاب القرارات السياسية والاقتصادية، ولذلك فإن أسعار الذهب تتحدد بطريقة مختلفة تماماً عن أسعار العملات التي تتأثر بأسعار الصرف فيما بينها وهذا لا يعني أنها لا تخضع لمؤشرات أخرى، فإدارة احتياطي الذهب تتطلب معرفة ما يسمى بمؤشر الذهب مقابل النفط.

ب- الأمن الاقتصادي: باعتبار أن الذهب عادة في منأى عن التضخم ويحتفظ بقوته الشرائية في المدى الطويل عكس العملة التي عادة ما تفقد قوتها الشرائية.

ت- الأمن المادي: قد تقوم بعض الجهات بتجميد الأصول الاحتياطية التي تم التعاقد عليها على شكل أوراق مالية مثلاً، وكثير ما تتخذ إجراءات وتدابير من هذا القبيل خصوصاً بعد 11 سبتمبر 2001 بحجة تجميد الحسابات التابعة للجماعات الإرهابية ولذلك يشكل الذهب أمن مادي مقارنة بباقي الأصول.

ث- التأمين: بحيث أن الذهب يعتبر خيار ضد مستقبل مجهول في عالم أصبحت تكثر فيه الأزمات والحروب وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول، كما يمكن أن يستخدم كضمان للاقتراض (عملية الرهن).  
ج- الثقة: خصوصاً عندما يستخدم بنسبة وافرة كأحد مقابلات الكتلة النقدية - نسبة الذهب في ميزانية البنك المركزي مما يدعم الثقة في العملة.

ح- مصدر الدخل: هناك من يرى بأن الذهب من الأصول التي لا تدر دخلاً، وهذا الرأي غير صائب، إذ ثمة هناك سوق وبورصة للذهب والإقراض بالذهب مما يساهم في توليد الأرباح مع تحمل القليل من المخاطرة.

### ثالثاً - الجدل الاقتصادي حول اعتبار الذهب النقدي كعنصر من احتياطي الصرف الأجنبي.

رغم نزع الصفة النقدية من الذهب في النظام النقدي الدولي، إلا أن البنوك المركزية تواصل حيازة الذهب كأحد عناصر احتياطياتها الدولية، ومع ذلك فالبعض يرفضون اعتبار الذهب ضمن احتياطات الصرف الأجنبي لعدة أسباب منها:

- أنه لا يمكن استخدامه مباشرة في دعم سعر صرف العملة.
- الاحتفاظ به لا يدر أي عائد بل بالعكس قد يتطلب الحفاظ عليه تكلفة ربما تكون مرتفعة.
- صعوبة تقييمه بسعر ثابت بسبب تقلب أسعاره العالمية.
- و رغم ذلك فالبعض يدافع عن فكرة إبقاء واستمرار الذهب كأصل احتياطي باعتباره ملاذاً آمناً وأنه يتمتع بمزايا لا يتمتع بها أصل آخر منها:
- ارتفاع سعر الذهب نتيجة التضخم مما يعني أنه على الرغم من أن الاحتفاظ به لا يدر أي عائد، إلا أنه يحتفظ بقيمته لمواجهة آثار التضخم أي يعتبر كأداة للتحوط من التضخم.
- إن قيمة الذهب تتحدد وفق العرض والطلب في أسواق الذهب العالمية، في حين العملات والأوراق المالية الحكومية تعتمد على وعود الحكومة والتغيرات في السياسات النقدية للبنوك المركزية.
- إن تقلبات أسعار الذهب التي رفض من أجلها أن يكون أصلاً احتياطياً لا تقتصر فقط على الذهب بل تشمل جميع عملات الاحتياط الأخرى.

-عمق سوق الذهب وسيولتها وخلوه من المخاطر الائتمانية تجعل هذا المعدن من أكثر الأصول جاذبية للبنوك المركزية مقارنة بالبدائل الأخرى.

حيث نلاحظ منذ اندلاع الأزمة المالية في سنة 2008 والتي كان أحد العوامل الرئيسية الأساسية التي أدت إليها هو الاعتماد على الدولار بشكل كبير، لذا فإن الحاجة الى تقليل الاعتماد على الدولار أضاف نوعا من الضغط لتنويع احتياطياتها في أصول أخرى. (جرني زكرياء، 2016/2015)

### الفرع الثاني : احتياطي العملات الأجنبية (العملات الارتكازية).

منذ انخيار قاعدة الذهب أخذت العملات الارتكازية مركزا هاما ودورا مهما في العلاقا الاقتصادية بين الدول، حيث أصبحت تُستعمل في تسوية المدفوعات الدولية من خلال عمليات التجارة الدولية وتسديد الديون وأعبائها.

#### أولا- تعريف احتياطي العملات الأجنبية .

و يقصد بها العُملة الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدوليّة، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي . (محمد جعفر هني ، 2017/2016، صفحة 24)

#### ثانيا - الشروط الواجب توفرها في العملات الأجنبية (العملات الارتكازية) :

على العموم تستخدم العملات كأداة للدفع الدولي في حالة توفر الشروط التالية : (عبابسة نورالدين بوراس ، 2017/2016)

- أن تكون العملة صادرة من دولة لها مكانتها في التجارة الدولية.
- أن تكون العملة محلاً للعرض والطلب في الأسواق المالية والنقدية الدولية.
- أن تكون أسعار صرف العملة مستقرة مقارنة بالعملات الأخرى وأن تتمتع بقدر كبير من الثبات والاستقرار.
- أن يوجد لدى الدول المصدرة للعملة جهاز مصرفي كبير وكفؤ وذو خبرة في تسوية المعاملات الدولية.
- عملة الدفع في تجارة النفط وتقييم الذهب.
- عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى.

#### ثالثا - وظائف النقود الدولية.

لكي تكون العملة دولية يجب أن تؤدي ثلاث وظائف رئيسية مثلها مثل العملة الوطنية، بالإضافة الى وظيفة

إتمام الدورة العالمية، وتتمثل هذه الوظائف في:

أ- وظيفة وحدة الحساب:

وذلك من خلال تسعير السلع والخدمات والدفع في عمليات التجارة، ففي إطار العمليات الرسمية تستعمل العملة الدولية من طرف السلطات النقدية لحساب أسعار الصرف وتثبيت العملات وتقييم الدين، كما تلعب دور العملة المرجعية أو عملة الربط.

ب- وظيفة مخزن القيمة:

نقول عن العملة الدولية إنها تحقق وظيفة مخزن للقيمة إذا سمحت بتأجيل عقد استهلاكي أو استثماري، وكان بإمكانها الاحتفاظ بقدرتها الشرائية، فعلى مستوى العمليات الرسمية نلاحظ أن العملة الدولية تحقق خاصية مخزن للقيمة، نظراً لأنها تمثل المكون الرئيسي لاحتياطات الصرف لمختلف البنوك المركزية، أما على مستوى العمليات الخاصة تحقق دعم العمليات البنكية والمالية مثل اليورو قروض أو الودائع البنكية خارج الدول المصدرة، كما أنها المكون الرئيسي لمخازن الأفراد الادخارية التي تتميز بسيولتها العالية.

ت- وظيفة وسيلة دفع (وسيط للتبادل):

تلعب العملة الدولية دوراً أساسياً في التدخلات الرسمية في أسواق الصرف العالمية، كما تساهم في تمويل العجز في موازين المدفوعات، وترتبط هذه الوظيفة بالدور الفعال في الأسواق النقدية العالمية كعملة ودائع استثمارية دولية .

ث- وظيفة إتمام الدورة العالمية:

الوظائف الثلاث الأولى هي مشتركة بين العملات الوطنية والدولية، أما وظيفة إتمام الدورة العالمية فتتحقق من طرف العملات الدولية فقط، بحيث تضمن هذه الأخيرة السيولة الدولية وتلعب دور الوسيط من خلال ارتكاز جل المؤسسات المالية الدولية على هذه العملة، والاعتماد على النظام البنكي للدول المصدرة لها، وبالتالي هي المقرض الأخير الذي يضمن السيولة للبنوك المركزية التي تتعامل بعمليتها. (خبازي فاطمة الزهراء،

(2013)

#### رابعا - أهم العملات الأجنبية

بالإضافة إلى الذهب ، هناك مجموعة من العملات العالمية الرئيسية التي تشكل السيولة الدولية. أهمها:

أ- الدولار الأمريكي :

يعد الدولار الأمريكي أهم عملة في العالم، ويتم تسعير معظم العملات مقابل الدولار، وقد اكتسب الدولار الأمريكي صفته الدولية بشكل رسمي في ضوء هيمنة أمريكا على اتفاقية ومقررات بريتون وودز عام 1944، التي أوجدت النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تحققت صفة العملة القيادية في الدولار باعتباره عملة أكبر اقتصاد في العالم من جهة، وأن أمريكا قد سمحت للدول الأعضاء بتثبيت عملاتها بما يعادلها من الدولار الأمريكي والاحتفاظ بأرصدة الدولار الأمريكي في احتياطياتها إلى جانب الذهب لغرض التدخل في أسعار الصرف والمحافظة على استقرار قيمة عملاتها من جهة أخرى. (العيساوي

عبد الكريم جابر، 2012)

و قوة الدولار الأمريكي راجعة لاسباب عديدة منها :

- الجهاز المصرفي الأمريكي، يعتبر جهاز دولي يصدر أكبر جزء من العملة المستخدمة عالميا.
- دور الإقتصاد الأمريكي كوسيطه اقتصادي عاملي و تأثيره على إقتصاديات الدول النامية.
- كذلك يمكن تصنيف الإقتصاد الأمريكي كوسيط مالي، يقوم بتحويل الأصول الإحتياطية المتراكمة لدى الدول الأخرى على شكل سندات مالية عالمية.
- الدولار بوضعه المالي المتميز يمثل العملة الإرتكازية (القوية)، و المؤثر الرئيسي في النظام النقدي الدولي، والمؤسسات الدولية وكذلك السيولة الدولية . (القادر، بلقيوس عبد، 2018-2019)

ب- اليورو الأوروبي

استطاعت الدول الأوروبية تبني تكتلا اقتصاديا وفريدا من نوعه توج بالوحدة النقدية الأوروبية، والتي تجسدت فكرتها عام 1985 على أثر اتفاق رؤساء المجموعة الأوروبية الاثني عشر، وقد تم تكليف اللجنة الأوروبية بتقديم مقترحاتها الخاصة بتنفيذ اتفاقية ماستريخت عام 1992 الداعية إلى الوحدة الاقتصادية النقدية، وبدأ العمل بهذه العملة اعتبارا من جانفي 1999 في عدد من مصارف الدول الأوروبية، ويعتبر ميلاد اليورو نقطة جوهرية في تاريخ التكامل الأوروبي.

لقد أدى العمل باليورو إلى تحقيق العديد من المزايا للدول الأعضاء في العديد من المجالات توأهما ما يلي:

- اليورو ركيزة أساسية لدعم السوق الموحد والذي يجب أن يقوم على حرية التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة، ويدفع في اتجاه الحرية والمنافسة في كل المجالات في السوق الموحد الكبير، وما يترتب عليه من سرعة وكفاءة السوق الموحد، توسيع الاقتصاديات، خلق الوظائف المناسبة ورفع درجة النمو الاقتصادي.

- يقوي اليورو اقتصاديات الاتحاد الأوروبي والنسيج السياسي في الساحة الاقتصادية.

- إزالة مخاطر أسعار صرف العملات، حيث أنه لاستبدال عملات المجموعة بعملة واحدة يلغي

مخاطر أسعار الصرف بين الدول المشاركة وبالتالي يسهل تبادل السلع والخدمات ورؤوس

الأموال عبر حدود هذه الدول. (صحراوي محمد تاج الدين ، 2019/2018، صفحة 140)

ت- الجنيه الإسترليني

بجول الحرب العالمية الأولى ، كان الجنيه الإسترليني في طليعة المدفوعات الدولية وكان الجنيه الإسترليني أفضل شريك للذهب ، حتى أنه تجاوزه في بعض الفترات التاريخية بسبب القوة الاقتصادية العالمية التي كانت تتمتع بها إنجلترا في القرن التاسع عشر الميلادي. الحرب العالمية الأولى وما تلاها من انخفاض في قيمة الذهب ، في الأعوام 1949-1967 أثر الجنيه الإسترليني على الوضع الفني للجنيه كعملة ووسيلة الدفع الرئيسية واضطر للتخلي عن مركزه الريادي لصالح الدولار الولايات المتحدة الأمريكية. (مجدي محمود شهاب ، 2007)

ث- الين الياباني

يحتل الين الياباني المركز الثالث على لائحة أكثر العملات تداولاً في العالم، على الرغم من أن البعض يذهب إلى القول أنه أكثر العملات تداولاً، وما يجعله جذاباً للمستثمرين هو مستويات الفائدة في اليابان والتي تبلغ 0.5% ويعد الين ذا سيولة عالية جداً حيث يتم تداوله على مدار الساعة كما أنه حساس وسريع التأثير بسوق الأوراق المالية الياباني نيكاي. (خليل أحمد الكابد، 2010)

ج- الفرنك السويسري

يمثل الفرنك السويسري قوة وجودة الاقتصاد والتمويل السويسري، على الرغم من صغر حجم اقتصاد سويسرا نسبياً، إلا أن لعمليتها تأثيراً هائلاً على الأسواق المالية، ويعتبر عملة مستقرة جداً لكن ينقصه السيولة التي يتمتع بها اليورو. (خليل أحمد الكابد، 2010)

### الفرع الثالث - حقوق السحب الخاصة و شريحة الاحتياطي

#### أولاً- حقوق السحب الخاصة

أ- تعريف حقوق السحب الخاصة

تعرف حقوق السحب الخاصة : "قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه المنضمين إلى هذا النظام الجديد بصورة اختيارية، فهي ليست عملة معدنية أو ورقية بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها، وهي التزام الأعضاء بتقديم ما يقابلها بالعملات النقدية الدولية، إذا ما طلب منهم ذلك، وعليه فإن هذا الالتزام القانوني للدول الأعضاء يعتبر الأساس الذي يستند إليه الصندوق في إصدار حقوق السحب الخاصة" (ميثم صاحب عجم، 2013)

ب- خصائص حقوق السحب الخاصة

تتميز بالخصائص التالية :

- تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة للتحويل ولا يمكن استخدامها للحصول على الذهب.
- لا تستخدم في معاملات الأطراف الخاصة، ولا يجوز حيازتها إلا من طرف الحكومات ومجموعة محددة من المؤسسات الرسمية التي لها صلاحية المصارف المركزية عند الضرورة.
- تستخدم سلة من العملات لتحديد قيمة حقوق السحب الخاصة.
- تحوز على ثقة المؤسسات المالية والنقدية العالمية.
- يحق للصندوق الحصول على حقوق السحب الخاصة من خلال الحساب العام، وبإمكانه حيازة وتقديم حقوق السحب الخاصة مقابل حصوله على عملات نقدية.
- العضو المستخدم لحقوق السحب الخاصة غير مقيد في استخدام الموارد الأخرى للصندوق طبقاً للطرق المعتادة.

- لا تستعمل في الأسواق المالية الدولية مباشرة وذلك منعا للمضاربات، بل تحول إلى عملات فهي تشبه الذهب.
- تعتبر عنصر مكمل للاحتياطيات الأجنبية الأخرى.
- تستخدم لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات أو للتعويض عن النقصان في إجمالي احتياطياته، وأصبحت من أهم أصول العملة المصدر

ت- توزيع مخصصات حقوق السحب الخاص .

يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه، أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها، ويتيح هذا التوزيع حصول كل عضو على أصل احتياطي دولي دون شرط أو تكلفة، وهنا نميز نوعين من التوزيعات:

1. التوزيعات العامة: يتم تخصيص هذا النوع من حقوق السحب الخاصة عن طريق اقتراح يتقدم به المدير العام إلى مجلس المحافظين، الذي يقرر التخصيص بأغلبية 85% من الأصوات تقوم على أساس احتياج طويل الأجل بهدف تكملة الأصول الاحتياطية المتوافرة، وتمت هذه التوزيعات ثلاث مرات:
    - الفترة ( 1970-1972) تم إصدار بصفة تدريجية كمية تبلغ 9.3 مليار وحدة.
    - الفترة ( 1979-1981) تم إصدار 12.1 مليار وحدة وزعت على أقساط سنوية.
- 28 أوت 2009 : للمساعدة في تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية تم توزيع عام ثالث بقيمة 161.2 مليار وحدة.

2. التوزيعات الخاصة: دخل التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ في 10 أوت 2009م ونص على إجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة بقيمة 21.5 مليار وحدة، وكان الغرض من هذا التعديل هو تمكين كافة أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس عادل، وتصحيح أوضاع البلدان التي انضمت بعد عام 1981م نظرا لعدم حصولها على أي توزيع قبل 2009م

والدولة العضو عند استخدامها حقوق السحب الخاصة عليها أن تراعي التزاماتها المقررة الدفع في شكل فواتر، فالدولة تدفع عمولة إذا نقصت حقوق سحبها عن حصتها، وتحصل على فائدة مقابل ما تحوزه زيادة عن حصتها، وسعر الفائدة والعمولة واحد، والدول التي لا تستخدم حقوق سحبها لا تحصل على فائدة كما لا تدفع عمولة. (بورنان بوزيد، 2014/2015)

ث- حساب وحدة حقوق السحب الخاصة

لا بد أن نشير هنا أن حقوق السحب الخاصة هي نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تسوية المدفوعات الدولية بالإضافة إلى احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، وقد أنشأت حقوق السحب الخاصة سنة 1969 من أجل توفير المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الالتزامات الدولية.

وقد صدرت قيمة وحدة السحب الخاصة في فترة 1974-1970 عند إصدارها ما يساوي محتوى الدولار الأمريكي من الذهب (0.888671 غ) ونتيجة لانخفاض سعر الدولار الأمريكي في ديسمبر 1971 واختيار اتفاقية بريتون وودز ارتفعت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة إلى 1.08271 دولار ثم ارتفعت قيمتها بعد التخفيض الثاني للدولار سنة 1973 إلى 1.20635 دولار، لكن ابتداء من منتصف 1974 تقرر تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاص على أساس سلة من عملات 16 دولة يتم تحديدها من بين الدول التي لا تقل صادراتها من الصادرات العالمية عن 1% وقد حدد لكل عملة من تلك العملات وزن بنسبة مئوية تتوافق مع حصة الدولة صاحبة العملة من المبادلات التجارية العالمية، وبذلك احتلت عملات الدول الصناعية الكبرى في هذه السلة وزنا مميّزا حيث كان الوزن النسبي عام 1978 للدولار 33% وللمارك الألماني 12.5% وإسترليني 7.5% والفرنك الفرنسي 7.5% والين الياباني 7.5% وابتداء من عام 1981 تحددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاص على أساس سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء في الصندوق ذات النصيب الأكبر من المبادلات التجارية العالمية وهي: الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي. وقد استند الصندوق في هذا الإجراء إلى اعتبارين أساسيين:

- الأول: تزايد الفجوة بين صادرات الدول الخمس وبين صادرات بقية الدول.

- الثاني: تحديد أسعار الفائدة في هذه الدول كان يتم من خلال أسواقها المالية منذ سنة 1974.

ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة يوميا، وعليه يختلف الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمس داخل سلة العملات، ويتم تعديل هذا الوزن كل خمس سنوات وفقا للتغيرات التي تطرأ على حصة كل دولة في التجارة العالمية. وفي عام 1995 بلغ مجموع إصدارات حقوق السحب الخاصة 21.4 مليار وحدة وهي تساوي 2.3% من حجم الاحتياطي النقدي العالمي مقابل 8.4% عام 1972، علما أنه من بين 181 عضو في الصندوق يوجد 38 عضوا لم يتلق أية مخصصات من حقوق السحب، وبعد أن كانت قيمة وحدة السحب تساوي دولارا أمريكيا في الفترة 1971-1974 تغيرت تغيرا كبيرا لتصبح قيمتها في عام 1995 تساوي 1.75 دولار. (عباسة نورالدين بوراس، 2017/2016، صفحة 28)

### ثانيا - شريحة الاحتياطي

أ- تعريف شريحة الاحتياطي

تعرف على أنها: "مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، بالإضافة لأي مديونية على صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية قرض في حساب الموارد

العامة، تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلّغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض والاتفاقات الجديدة للاقتراض " (صندوق النقد الدولي، 2013)

ولكن هذا الحق للسحب محدود ومقيد بالشروط التالية: (أبو شرار علي عبد الفتاح، 2013)

- يحدد حق السحب من حيث المبلغ بحدود لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة 25% من قيمة حصة و أن لا يؤدي السحب عموماً إلى زيادة ما بحوزة الصندوق من تراكمات عملة العضو عن 200% من قيمة حصته.
- استخدام العملات التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض التي منحت من أجله، وعادة ما يكون هذا الغرض هو علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الجارية أو توسيع الصادرات ولا يجوز استخدام هذه الموارد في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج.
- أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو عملة نادرة لا يستطيع الصندوق تلبية حاجته منها نظراً لطلب المتزايد عليها من قبل الدول الأخرى.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لأغراض الإغاثة أو التعمير أو سداد ديون الحروب

ب- الجدال الاقتصادي حول اعتبار شريحة الاحتياط عنصر احتياطي:

يرى بعض الاقتصاديين أن شريحة الاحتياط تعد قرضاً وليست ضمن عناصر الاحتياطات نظراً للقيود المفروضة على استخدامها، ومنها:

- لا يجوز استخدامها لمواجهة اختلال أساسي بميزان المدفوعات وقصور دورها في معالجة الاختلال المؤقت.
- يتم السحب بناء على نسبة محددة من حجم حصة العضو (25%) و ربما لا يتجاوز السحب ما بحوزة الصندوق من عملة الدولة العضو.
- تسحب الدولة الشريحة الذهبية عن طريق شرائها من صندوق النقد الدولي بعملائها الوطنية ويدفع عنها فائدة أو عمولة تتراوح بين 0,5-1,5%، بالإضافة إلى نسبة أخرى تتوقف على مقدار المبلغ وأجل رده وتتراوح بين 3-5% سنوياً.
- إلا أن هذا القول مردود عليه، حيث أن:
- أن ما يعتبره المعارضون قيود على استخدام الشريحة الاحتياطية هي عبارة عن ضوابط تحكم عملية انشاء السيولة وتنظيم السحب منها وليست قيوداً.
- إن أي عنصر من عناصر احتياطي الصرف الأجنبي ينطوي على تكلفة والشريحة الاحتياطية نسبة الفائدة عليها (0,5-1,5%) تعد تكلفة ضئيلة للاحتفاظ بأصل احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، وبالتالي فهذه الضوابط لا تنزع عنها صفة الأصل الاحتياطي. (مواكني سهيلة، 2013-2014)

## المطلب الثالث: مصادر تراكم الاحتياطات الأجنبية

يعكس حساب ميزان المدفوعات قيمة احتياطات النقد الأجنبي للسلطة النقدية. إذا تم الوصول إلى فائض ، سيزداد الاحتياطي ، وإذا تم الوصول إلى عجز ، فسيتم استنفاد الاحتياطي. وبالتالي ، كلما ارتفع الدخل الحقيقي للدولة ، زادت قدرتها الاحتياطية. (بورنان بوزيد، 2015/2014، صفحة 101)

الفرع الأول – فائض الحساب الجاري كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي.

يعتبر فائض الحساب الجاري أهم مصدر لتكوين احتياطات النقد الأجنبي ، حيث يعتبر أكبر حساب في ميزان المدفوعات.

## أولاً- فائض الميزان التجاري

يعبر الفائض التجاري عن الفرق بين صادرات البضائع والواردات. لذلك فإن حصيلة الصادرات هي المصدر الرئيسي الذي من خلاله تنفذ الدولة عملية بناء الاحتياطي ، وهنا تلعب التجارة الخارجية دورًا للبلد ، وعندما تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الواردات ، فإن هذا يؤثر على الاحتياطات. لذلك ، يجب إدراج معدل نمو الصادرات في معدل نمو الواردات لمراعاة التأثير الحقيقي للصادرات على تراكم احتياطي النقد الأجنبي وظروف التجارة الدولية. (أحمد محمد الطيب، 2008-2007، الصفحات 10-11)

## ثانياً – التحويلات من جانب واحد

التحويلات من جانب واحد هي للمساعدة ، وليس استيراد أو تصدير السلع والخدمات ، وتأخذ شكل هدايا وإكراميات غير قابلة للاسترداد ، أو قد تكون تحويلات من الموظفين إلى الأجانب في بلدانهم الأصلي ، أو تحويلات من المقيمين أو مساعدة الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية. (صندوق النقد العربي، 2013، صفحة 186)

تعتبر العديد من البلدان التحويلات من جانب واحد مصدرًا لتراكم احتياطات النقد الأجنبي ، حيث تبلغ عائدات التحويل الحالية في البلدان النامية 330 مليار دولار أمريكي ، وتعتبر التحويلات من جانب واحد المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في بعض البلدان لأنها أدت إلى زيادة في الأحجام الإجمالية. الناتج المحلي 32 دولة. (بورنان بوزيد، 2015/2014، صفحة 105)

أ- تحويلات المهاجرين: هذه عبارة عن تحويلات ، تشمل السلع والأصول المالية التي يحولها المقيمون عبر الحدود الوطنية إلى بلدانهم الأصلي ، وتعتبر عن ذلك الجزء من الدخل الذي ينقله العمال من البلد المضيف إلى بلد المنشأ من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية.

تميل التحويلات إلى تقليص عجز النقد الأجنبي للبلدان المصدرة للعمالة وتحسين حساباتها الجارية ، مما يجعل ميزان مدفوعات العديد من هذه البلدان يعتمد بشكل كبير على تدفق المهاجرين إليها. (عبد القادر بوكريدي، 2009-2008، صفحة 41)

ب- المساعدات الأجنبية : وتشمل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهبات بأنواعها مثل التعويضات طبقاً للاتفاقيات الدولية بين دولتين وكذا المنح للدول الآخذة ف طريق النمو، ومثال ذلك التعويضات التي دفعتها ألمانيا المهزومة في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث دفعت تعويضات لدول الحلفاء، وكذا المساعدات التي تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط لشقيقتها المواجهة للكيان الصهيوني . (صندوق النقد العربي، 2013، صفحة 288)

### الفرع الثاني - فائض الحساب الرأسمالي كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي

يشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية وهي نوعان:

أولاً - رؤوس الأموال طويلة الأجل: هذه هي تدفقات رأس المال من الداخل إلى الخارج أو العكس التي تدوم أكثر من عام وتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض طويلة الأجل وفترات السداد.

ثانياً - رؤوس الأموال قصيرة الأجل: تدوم هذه التدفقات أقل من عام، مثل: شراء الأسهم والسندات أو الإيداع في البنوك للاستفادة من أسعار الفائدة المختلفة بين البلدان المختلفة. يطلق عليهم اسم الأموال الساخنة لأنهم يتفوقون في سرعة التدفق والدافع وراء هذه الأموال هو المضاربة.

يعتمد العديد من البلدان على تدفقات رأس المال لتكوين احتياطيات من العملات الأجنبية، ولا سيما البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. مع العلم أن صافي التدفقات المالية يتكون من صافي الاستثمار المباشر وصافي استثمار المحفظة وصافي التدفقات المالية الأخرى العامة والخاصة والتغيرات في الاحتياطيات. (محمود عبد الرزاق، 2011، صفحة 52)

### المطلب الرابع: محددات الطلب على الاحتياطي الأجنبي

#### الفرع الأول - الصادرات و الواردات

أولاً- الصادرات : تعتبر هي المصدر الرئيسي الذي تتراكم منه الدولة الاحتياطيات ، وهو المكان الذي تبدأ فيه التجارة الخارجية للبلاد ، ويمكن اعتبار الاحتياطيات المتراكمة من الصادرات احتياطيات ادخار ، ومن هذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الاحتياطيات. وإذا أدت الزيادة في الصادرات إلى زيادة في الواردات ، فإن هذا يستنفد احتياطيات كبيرة ، لذلك من أجل السيطرة على التأثير الفعلي على تراكم الصادرات ، فإن مسألة معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات عادة ما تؤخذ في الاعتبار في مثل هذه المسألة ، وأحياناً يمكن للصادرات أن تؤثر سلباً على الاحتياطيات ، وهذا ما يسمى "تأثير الاستيراد والتصدير على الاحتياطيات" ، وهو تباطؤ في الصادرات ، أي في غياب سياسات اقتصادية صارمة. يمكن أن تشعل أو تثير تحركات واسعة النطاق للواردات. هذا هو الحال بالنسبة للبلدان النامية حيث تتميز الصادرات بالتقلب ، على عكس البلدان المتقدمة حيث تكون الصادرات مستقرة بشكل عام ، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى الاحتفاظ بجزء كبير من احتياطياتها السائلة للوفاء بالتزاماتها. وبالنظر إلى

حالة التقلبات في إجمالي حصيلة الصادرات في البلدان النامية ، فإن العوامل الرئيسية هي درجة تركيز السلع الأساسية ودرجة عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات.

ثانياً - الواردات : وُثر الواردات على حجم الاحتياطيات سلباً و هذا التأثير للواردات على الاحتياطيات يسمى " احتياطيات المبادلات ". كما هو معلوم توجد علاقة هيكلية بين الواردات و مستوى الدخل الوطني و عادة ما يطلق عليها بمعامل الواردات أو الميل المتوسط للواردات و يعبر عنه رياضياً بـ:

$$M = m ( y ) \quad \text{بحيث } M \text{ حجم الواردات} / m \text{ معامل الواردات ( الميل المتوسط لها )} / y \text{ الدخل الوطني}$$

هنا يجب أن نشير إلى أهمية تأثير التغييرات في معدلات التبادل التجاري على الاحتياطيات. إذا ارتفعت أسعار الصادرات بمعدل أعلى من الزيادة في أسعار الواردات ، فهذا يعني تحسناً من حيث التبادل الدولي ، فهو يدعم زيادة القوة الشرائية لصادرات الدولة ، وهو ما ينعكس في تحسن وضع ميزان المدفوعات ، وفي حالة التدهور من حيث التبادل الدولي ، يحدث العكس، فهو وضع يسعى إلى زيادة الطلب على احتياطيات الدولة والاحتفاظ بها لمواجهة الاعتماد الاقتصادي على العالم الخارجي. وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي. يجب أن نشير هنا إلى أهمية تغيير معدلات التبادل التجاري للاحتياطيات للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي. إذا ارتفعت أسعار الصادرات أكثر من أسعار الاستيراد ، فهذا يعني تحسناً من حيث التبادل الدولي ، وهو ما ينعكس في تحسّن وضع ميزان المدفوعات ، وإذا ساءت من حيث التبادل الدولي ، يحدث العكس ، وهذا هو الوضع الذي يتطلب زيادة في الطلب على الاحتياطيات والاحتياطيات في البلاد. إن عدم التوازن الناجم عن تدهور ظروف التبادل الدولي هو في الواقع من ذوي الخبرة في معظم البلدان النامية ، وقد أصبح هذا الوضع يسمى ظاهرة التبادل غير المتكافئ. (عباسة نورالدين بوراس ، 2017/2016، صفحة 11)

### الفرع الثاني - حجم الاستثمارات الخارجية و الأجنبية

تتأثر الاحتياطيات بالحالة التي تكون عليها استثمارات البلد بالخارج و بالحجم الذي تكون عليه الاستثمارات الأجنبية بشقيها المتواجدة في البلد ذلك أن ما يترتب على هذه الاستثمارات من تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها يؤثر على ميزان المدفوعات مما يؤثر بدوره على طلب البلد على احتياطي الصرف الأجنبي . (عباسة نورالدين بوراس ، 2017/2016، صفحة 13)

### الفرع الثالث - قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي

قد لا تهتم السلطات النقدية كثيراً بتكوين احتياطيات النقد الأجنبي على مستوى آمن إذا كانت لديها القدرة على الاقتراض من الخارج ، ولكن إذا لم يكن لدى الدولة القدرة على الاقتراض من الخارج ، وتعتمد هذه الاحتمالات على شروط وشروط الائتمان الدولي ، والجدارة الائتمانية لبلد معين ، يمكن فعل العكس تماماً ، حيث تزداد حاجة السلطات النقدية لتكوين احتياطيات النقد الأجنبي .

يثبت التاريخ أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، استفادت أوروبا من خطة مارشال وتم تزويدها بموارد طويلة الأجل ، لكن مجموعات من البلدان النامية استخدمت الاحتياطيات الدولية المتراكمة لتمويل استيراد السلع الائتمانية عندما حصلت على الاستقلال السياسي وبدأت في تنفيذ التنمية. نتيجة لذلك ، سيكون مستوى الطلب على الاحتياطيات أقل إذا كان لدى الدولة القدرة على الاقتراض من الخارج .

ومع ذلك ، فإن الزيادة في المبلغ الذي يكون فيه الاقتراض الخارجي امتيازاً يمكن أن تؤدي إلى زيادة عبء الدين الخارجي كلما زاد هذا العبء ، زادت الحاجة إلى تكوين احتياطي ، وإذا لم يكن هناك غطاء من أطراف أخرى ، فإن خدمة الدين سيكون لها تأثير سلبي على الاحتياطي. (عباسة نورالدين بوراس ، 2016/2017، صفحة 15)

### المبحث الثالث: العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاحتياطي الاجنبي والنمو الاقتصادي

#### المطلب الاول :قنوات انتقال اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية

##### الفرع الأول -قناة سعر الصرف

تعد تلك القناة أكثر أهمية في نقل أثر الاحتياطي للنمو. وتباين آراء الاقتصاديين بشأن سعر الصرف المستخدم. فيري Shrestha أن هناك تقارب في حركة أسعار الصرف الاسمية والحقيقية، وأن الاختلاف يكون في الدول التي تمتلك موارد ضخمة كالدول المصدرة للبترو، حيث يصبح سعر الصرف الحقيقي هو الأكثر دقة في التحليل). ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمي، لذلك فإن انخفاضه يُعد مؤشراً للتنافسية أكبر للدولة. كما أن ارتفاعه يؤدي إلى تحفيز المضاربة على العملة المحلية هروب رؤوس الأموال للخارج، ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات، انخفاض الطلب على السلع غير التجارية، انخفاض الدخل والطلب الكلي وزيادة معدلات البطالة. لذلك تسعى العديد من الدول من خلال تراكم الاحتياطي، للحفاظ على سعر صرف حقيقي مستقر، يخفض تقلبات الناتج ويحفز النمو في الأجل الطويل. ووفقاً للأدب الاقتصادي، فإن زيادة الاحتياطي قد يصاحبها ارتفاع في قيمة العملة في الأجل القصير، ومع التراكم للاحتياطي (بشراء العملات الأجنبية يزداد الطلب عليها فيرتفع سعرها (تنخفض قيمة العملة ، ولن يكون هذا مؤدياً كحالة أزمت العملة. ويشير Eichengreen إلى أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يحفز النمو ، من خلال خفض أسعار السلع التجارية إلى السلع غير التجارية (ففي الأجل الطويل تختفي الأرباح في قطاع السلع التجارية بسبب دخول منشآت جديدة فتقل الأسعار بها، وتزداد أسعار السلع غير التجارية) فتزداد تنافسية الدولة وتزداد الصادرات مما يحفز النمو. كما يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الأصول الحقيقية بالعملة الأجنبية، فيزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدخل فيزداد النمو في الأجل الطويل.

ويتفق العديد مع الرؤية السابقة، أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي والتضخم شرط أساسي حتى يسهم الاحتياطي المتراكم في زيادة النمو. ويتوقف تدخل البنوك المركزية على التغيرات في تقييم العملات الدولية التغيرات في معدلات الفائدة المحلية والأجنبية ومستويات الدين العام ويؤكد Polteronich & Popor على أن سعر الصرف الحقيقي

يجب أن يتحدد في النماذج الكلية كمتغير خارجي لأنه يعكس الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية وهو ما يؤكد العديد من الاقتصاديين.

وهكذا يُعد سعر الصرف الحقيقي الأدق في تحليل أثر الاحتياطي على النمو، فتحقيق أثر ايجابي للاحتياطي على النمو يكون مشروطاً بانخفاض سعر الصرف الحقيقي، ويفضل استخدام سعر الصرف الحقيقي في النماذج الكلية كمتغير خارجي، لتحديد أثره بدقة على محددات النمو وهو ما أتفق معه. (منال عفان، مجهول، صفحة 7)

### الفرع الثاني - قناة الاستثمار

بعد الاستثمار أكثر محددات النمو الاقتصادي أهمية في نماذج النمو المختلفة. وعلى الرغم من أهمية رأس المال البشري كمصدر للنمو في نماذج النمو الداخلية، إلا أن أثره يتوقف على كفاءة العمالة المستخدمة وقدرتها على استيعاب كل ما هو جديد. وينتقل أثر الاحتياطي للنمو عبر تلك القناة التي تتضمن الاستثمار العام والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. ويؤكد الأدب الاقتصادي على أن استحواذ احتياطي ضخم من الصرف الأجنبي يعوق ويخفض الاستثمار العام في البنية الأساسية في الدول النامية ذات الموارد المحدودة. كما يوضح الأدب أنه من المتوقع أن يكون لتراكم الاحتياطي أثراً ايجابياً على الاستثمار الخاص، ويتحقق هذا الأثر من قناتين فرعيتين هما الأولى: القناة الكمية والتي توضح أن تراكم الاحتياطي، يتيح امكانية أكبر لاستيراد سلع رأسمالية ووسيلة، وهو ما يحفز الاستثمار الخاص فيزداد النمو الاقتصادي الثانية قناة معدل العائد (تعمل بشكل واضح في نظام الصرف المرن وتوضح أنه مع تراكم الاحتياطي تزداد قيمة العملة الوطنية، فترتفع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتحقق الشركات التي تعمل في القطاع التجاري أرباحاً غير عادية، مما يشجع رؤوس الأموال للتدفق للداخل وراء العائد المرتفع، فيزداد الاستثمار والنمو، إلا أن ذلك يتحقق فقط في الأجل القصير. ويزداد هذا الأثر كلما زاد التطور المالي والاندماج المالي للدولة. وعلى الرغم من الرؤية السابقة، تؤكد احدي الدراسات على أن تراكم الاحتياطي في أغلب الدول العربية تم توظيفه في ودائع وأوراق مالية أجنبية بالخارج، مما أسهم في خفض الاستثمار المحلي فانخفض وهكذا فالأثر الايجابي للاحتياطي على الاستثمار ليس مؤكداً، ويختلف من دولة الى أخرى.

وبلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تدويل النشاط الاقتصادي، وكمصدر لتحويل التكنولوجيا مما يحفز النمو الاقتصادي. ويوضح الأدب الاقتصادي أن زيادة الاحتياطي يصاحبها زيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر ( وفي اتجاه عكسي للعلاقة أوضح Islam(2009) وجود أثر معنوي عكسي للاستثمار الأجنبي على الاحتياطي المتراكم) فضلاً على أن التراكم المستمر، يؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول المحلية الحقيقية بالعملة الأجنبية (بسبب انخفاض سعر الصرف الحقيقي) فيزداد الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل وفي اطار أثر الاحتياطي على الاستثمار الأجنبي غير المباشر، يؤكد Kruskonic & Mar.cic على أن تراكم احتياطي الصرف الأجنبي صاحبه تحفيز الاستثمار الأجنبي غير المباشر، خاصة. مع زيادة الاندماج المالي. ويتفق مع هذا الرأي Ray(2012) حيث أوضح أن تراكم الاحتياطي أسهم في زيادة نشاط البورصة في الهند، ويُرجع السبب في ذلك الى انخفاض سعر الصرف الحقيقي ويؤكد على أن الأثر سيكون مشابه في الدول كبيرة الحجم وفي اتجاه معارض أكد

Fuicide and Kon (2010) على أن زيادة الاحتياطي تسهم في زيادة الديون قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر في الأسواق المالية، وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال للخارج، مما قد يخفض من النمو الاقتصادي. وهكذا يتضح لنا أن تراكم الاحتياطي غالباً ما يقترن بانخفاض الاستثمار العام وزيادة الاستثمار الخاص، أما أثر الاحتياطي على الاستثمار الأجنبي المباشر فيتوقف على سعر الصرف، بينما أثره على الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو غير محدد ويميل لكي يكون معنوياً طردياً في الدول كبيرة الحجم. (منال عفان، مجهول، صفحة 8)

### الفرع الثالث – قناة الصادرات

تعد الصادرات أحد المحددات الهامة للنمو الاقتصادي. فلقد حققت الدول التي اتبعت استراتيجية للتصنيع الموجه للتصدير في جنوب شرق آسيا معدلات نمو فاقت غيرها من الدول. ويوضح Polterovich Popor أن تراكم الاحتياطي يطف من آثار تقلبات التجارة الدولية، ويؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي خاصة عند مستوى مرتفع من التطور المالي. فتراكم الاحتياطي على المدى الطويل يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فتزداد القدرة التنافسية للدولة، وتزداد الصادرات فيزداد النمو. ويتفق Grenidge et al Carasco et al مع تلك الرؤية بأن العديد من الدول النامية اندفعت لتراكم الاحتياطي لزيادة تنافسية القطاع التجاري وزيادة الصادرات وبالتالي زيادة النمو في الأجل الطويل ويسهم تراكم الاحتياطي في تحفيز الصادرات من خلال الاحتفاظ بأسعار صرف حقيقية مستقرة ومنخفضة نسبياً، كما أنه: يتيح استيراد الآلات والمعدات والسلع الوسيطة اللازمة للمشروعات الموجهة للتصدير، وهو ما يحفز النمو في الأجل الطويل. ويتفق Abbas et al مع تلك الرؤية بأن تراكم الاحتياطي أسهم في دول عديدة في خفض تقلبات سعر الصرف الحقيقي، مما حفز الصادرات فازداد النمو. ويؤكد Polterovich & Popov على أن الدول النامية ذات الدخل المنخفض والدولة الناشئة يكون بها سعر الصرف الحقيقي أقل من تعادل القوة الشرائية وهو ما أسهم في زيادة الصادرات أما الدول النامية المصدر للنفط فكان سعر صرفها الحقيقي يقترب من تعادل القوة الشرائية مما جعل أثر تراكم الاحتياطي على الصادرات ليس مؤكداً.

وهكذا فإن تحفيز الصادرات من خلال سياسة تراكم الاحتياطي يتطلب انخفاض سعر الصرف الحقيقي. (منال عفان، مجهول، صفحة 8)

### الفرع الرابع – قناة التضخم

يتفق العديد من الاقتصاديين على أن أثر الاحتياطي المتراكم من الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي، يتوقف أثره على التضخم. فهناك التضخم الزاحف المحفز للنمو، وهناك التضخم الجامح المؤذي للنمو. وقد اختلفت رؤى الاقتصاديين بشأن أثر الاحتياطي المتراكم على التضخم. فعلى الرغم من أن Heller ; Khan أوضح أن زيادة احتياطي الصرف الأجنبي تسبب تضخم عالمي، وهذا متوافق مع آراء النقديين للتضخم، إلا أن هناك آراء مناقضة تؤكد على أن تراكم الاحتياطي يصاحبه انخفاض معدل التضخم، ويمكن الرجوع ذلك إلى: أن أثر الاحتياطي على التضخم يتم من خلال قناتين، الأولى قناة توقعات سعر الصرف والتي توضح أنه في الأجل القصير زيادة الاحتياطي

ترفع قيمة العملة المحلية، فينخفض التضخم المتوقع. والثانية قناة السيولة والتي توضح أنه مع زيادة الاحتياطي، يقل رصيد النقود من العملة المحلية فيقل التضخم. و يوضح Ho McCauley أن أثر الاحتياطي على التضخم، يتوقف على درجة استغلال الموارد المتاحة. وفي حالة وجود موارد عاطلة، يكون معدل التضخم منخفض و يوضح Chandhary et al أن تراكم الاحتياطي يحفز الاستثمار (حيث يتيح الفرصة لاستيراد سلع رأسمالية ووسيلة) مما يحفز النمو الاقتصادي، فتنخفض الضغوط التضخمية خاصة مع وجود موارد عاطلة. كما يوضح (Kruskovic and Maricic 2015) أنه إذا كان معدل تراكم الاحتياطي سريع ويفوق معدل النمو الاقتصادي، يكون التضخم مرتفع ومؤذي للنمو. بينما اذا تحقق العكس يكون التضخم زاحف و حفر للنمو.

وهكذا يتضح أن أثر تراكم الاحتياطي على النمو يتوقف على التضخم وقد أكد أغلب الأدب على أن تراكم الاحتياطي يصاحبه أثراً غير معنوياً أو معنوياً عكسياً على التضخم في الدول ذات الموارد الضخمة. (منال عفان، مجهول ، صفحة 9)

#### الفرع الخامس – قناة الائتمان

يوضح الأدب الاقتصادي أن زيادة الاحتياطيات تؤدي الى احلال الديون قصيرة الأجل محل الديون طويلة الأجل، حيث تتواجد علاقة عكسية بين مستوى الاحتياطي والمدى الزمني لاستحقاق الدين. ويؤكد Fulhuda and Kon على أن دراسة أثر الاحتياطي على النمو، لا بد أن تتضمن أثره على الائتمان المتاح للقطاع الخاص، لما لهذا الائتمان من أثر على النمو ففي حالات عديدة تراكم الاحتياطي لم يصاحبه زيادة الائتمان، حيث تتجه دول عديدة للاحتفاظ باحتياطياتها في الخارج ويوضح أن أثر الاحتياطي على الائتمان يتوقف على تطور النظام المالي والجودة المؤسسية فعندما ينخفضان ينخفض الاستثمار والنمو. ولاشك أن نوع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص له أيضاً أثراً واضحاً على النمو، فالائتمان الاستهلاكي لا يحفز النمو مثل الائتمان الانتاجي. وهكذا فان أثر الاحتياطي على الائتمان ليس مؤكداً، وذلك لأسباب عديدة مما يستلزم دراسته. (منال عفان، مجهول ، صفحة 9)

#### المطلب الثاني: اثر احتياطيات الصرف على النمو الاقتصادي في الاديات التطبيقية

هناك العديد من الدراسات التطبيقية لاثر احتياطي الصرف على النمو نذكر منها : (منال عفان، مجهول ، صفحة 11)

**الفرع الأول – دراسة Polterovich and Popor سنة 2003** : لأثر احتياطي الصرف الأجنبي (والتراكم الرأسمالي، السكان، نصيب الفرد من الناتج، الصادرات، ومناخ الاستثمار) على النمو في الأجل الطويل في 100 دولة نامية ومتقدمة وناشئة للفترة 1960 الى 1990 باستخدام نموذج شبه لوغاريتمي وطريقة OLS وقد أوضحت أن تراكم الاحتياطي أسهم في تحفيز النمو، لكنه ليس شرط ضروري وأن المناخ الاستثماري والجودة المؤسسية أكثر أهمية إلا أن الدراسة لم تتضمن اختبارات الاستقرار وأغفلت أثر التضخم وسعر الصرف والائتمان.

**الفرع الثاني - دراسة Elhiraika and Ndihumana سنة 2007:** للآثار الاقتصادية الكلية لاحتياطي الصرف الأجنبي لحزمة بيانات شملت 21 دولة أفريقية للفترة 1979 إلى 2005 باستخدام نماذج انحدار خطي منفصلة. وقد أوضحت أن زيادة الاحتياطي أسهمت في انخفاض النمو في الأجل الطويل، بسبب ارتفاع سعر الصرف وزيادة التضخم وانخفاض الصادرات وانخفاض الاستثمار العام ولا بد من تبني استراتيجية جديدة لإدارة الاحتياطي إلا أن أغلب توصيات الدراسة استندت على أساس نظري وليس تطبيقي.

**الفرع الثالث - دراسة Fukuda and Kon سنة 2008:** لأثر احتياطي الصرف الأجنبي والنتائج المبطل، الأزمات، المنطقة والتراكم الرأسمالي) على النمو في الأجل الطويل لحزمة بيانات ضمت 134 دولة نامية وناشئة للفترة 1980-2004 باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك والانحدار المتعدد. وقد أوضحت وجود أثر غير معنوي للاحتياطي بعد إضافة التراكم الرأسمالي. . إلا أن تلك الدراسة اعتمدت على نموذج متحيز، أغفلت فيه العديد من المحددات الهامة للنمو، كما أنها طبقت على دول عديدة تختلف في ظروفها الاقتصادية.

**الفرع الرابع - دراسة Olokoyo , Osabuohien and Salami سنة 2009:** لأثر احتياطي الصرف الأجنبي على النمو في نيجيريا للفترة 1970 - 2007 باستخدام الانحدار الذاتي والتكامل المشترك. وقد أوضحت وجود أثر معنوي طردي للاحتياطي على النمو في الأجل الطويل، بسبب انخفاض سعر الصرف والتضخم وزيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذه الدراسة طبقت على نيجيريا، واعتمدت على نموذج متحيز أغفل متغيرات عديدة مؤثرة على النمو، كما أن أغلب توصياتها جاءت نظرية.

**الفرع الخامس - دراسة Abdullateef and Waheed سنة 2010:** للآثار الاقتصادية لاحتياطي الصرف الأجنبي (على التضخم وسعر الصرف الحقيقي والاستثمار العام والأجنبي المباشر) في نيجيريا للفترة 1986-2006 باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ. وقد أوضحت وجود أثر معنوي عكسي للاحتياطي على النمو في الأجل الطويل، بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والتي أدت إلى عدم تحفيز الصادرات. وتعد هذه الدراسة مفيدة في التأكيد على أهمية سعر الصرف الحقيقي لكنها لم توضح علاقة الاحتياطي بالنمو والصادرات وركزت على الآثار الاقتصادية وجاءت أغلب توصياتها نظرية.

## خلاصة الفصل :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين مستوى الاحتياطي الأجنبي والنمو الاقتصادي. عندما يكون لدى البلد احتياطيًا كبيرًا من العملة الأجنبية، يمكنه تلبية احتياجاته من الواردات وتعزيز التجارة الخارجية والاستثمارات.
- بالإضافة إلى ذلك، يعزز الاحتياطي الأجنبي الاستقرار المالي ويساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد، مما يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- من الجوانب الأخرى، يمكن أن يكون للاحتياطي الأجنبي أيضًا تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، عندما يتم استخدام الاحتياطي لتمويل عجز الميزانية أو لتغطية ديون الحكومة، فإن ذلك قد يؤثر على الاستثمارات في القطاع الخاص ويقيد النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاحتياطي الأجنبي الكبير إلى تشجيع سوق الصادرات وتقليل الحافز لتنويع الاقتصاد وتطوير الصناعات المحلية

## الفصل الثاني

تحليل وقياس اثر الاحتياطات الصرف الاجنبي على  
النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

**تمهيد :**

تتجلى أهمية تكوين احتياطات النقد الأجنبي من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية والنقدية طويلة الأجل للحكومة. ويتمثل معظمها في تعزيز الثقة في السياسة النقدية وسعر صرف العملة المحلية ، والحد من الصعوبات الاقتصادية والصدمات الخارجية ، وتلبية احتياجات البلاد من النقد الأجنبي ، وضمان الوصول إلى المواد الخام المستوردة واحتياجات التصنيع ، وضمان النمو الاقتصادي المقبول. تحقيق إنتاجية عالية ودخل فردي مرتفع

و سنحاول في هذا الفصل معرفة اثر الاحتياطات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول: تحليل تطور الاحتياطات الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

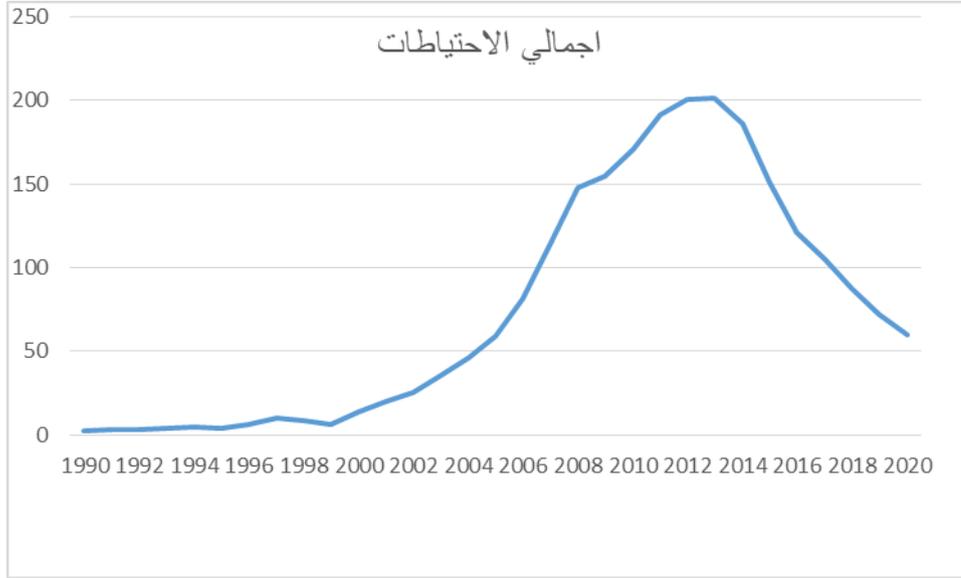
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)

المبحث الثالث: نموذج قياسية لاثرا لاحتياطات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

## المبحث الاول: تحليل تطور الاحتياطات الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

## المطلب الأول : تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

شكل 01 : منحنى يوضح تطور اجمالي الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الملحق ر 01 .

من خلال المنحنى نلاحظ أن احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر كانت في تذبذب بداية التسعينات حيث بلغ سنة 1990 ما قيمته 2.70 مليار دولار ليرتفع سنة 2000 الى 13.56 مليار دولار, ليرتفع فيما بعد إلى 148.10 مليار دولار سنة 2008, ثم ليصل إلى أعلى قيمة خلال الدراسة سنة 2013 إلى قيمة 201.44 مليار دولار لتتخفف في سنة 2014 إلى 186.35 مليار دولار ويواصل الانخفاض حتى يصل إلى 59.43 مليار دولار سنة 2020.

و هذا التطور يمكن توضيحه على 03 مراحل هي :

- المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999 : حيث تميز الاحتياطي بالضعف في بداية التسعينات و هذا بسبب ما كانت تواجهه الجزائر من صعوبات على مستوى كل القطاعات بسبب الأزمات الاجتماعية وأمنية.
- المرحلة الثانية 2000 إلى 2013 : احتوت هذه المرحلة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ثم تلاها تبني الجزائر برنامج الدفع المسبق للمديونية الخارجية سنة 2004 والذي انعكس على الجزائر بالإيجاب نتيجة انخفاض أعباء خدمة الدين, لتواصل احتياطات الصرف الأجنبي ارتفاعها نتيجة تحسن الميزان التجاري.
- المرحلة الثالثة 2014 إلى 2020 : في سنة 2014 تباطأ ارتفاع احتياطات و ذلك لتراجع نمو قطاع المحروقات وعجز في الميزان التجاري, ليواصل انخفاضه في السنوات الموالية أدى العجز المسجل في ميزان المدفوعات خلال سنة 2015 و 2016, إلى تراجع حاد لاحتياطات الصرف الأجنبي حيث انتقلت الاحتياطات سنة 2014 من 186.35 مليار دولار إلى 2016 وانتهت عند 59.43 مليار دولار في سنة 2020.

## المطلب الثاني : مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يتكون احتياطي الصرف الجزائري من خمسة عناصر أساسية هي: (بوحنيك هدى، 2010 ، صفحة 115)

- الاحتياطي لدى IMF مجموع ما تملكه الجزائر من احتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
- الذهب: والذي يتكون من احتياطي الذهب، و الذهب الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية، و استثمارات الذهب المؤقتة.
- اتفاقيات الدفع الدولية.
- حقوق السحب الخاصة SDR.
- العملات الصعبة.

جدول 03 : جدول يوضح تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي

الوحدة : مليون دج .

السنة	وضعية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	الذهب	اتفاقية الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	العملات الصعبة
1990	0	965	14	34	9410
1991	0	965	14	40	34479
1992	0	1134	273	24	35228
1993	0	1130	277	162	37064
1994	0	1130	58	981	118170
1995	1	1110	183	60	110285
1996	1	1053	342	281	251131
1997	1	1129	542	43	483251
1998	1	1129	503	92	421667
1999	8085	1129	1351	131	319092
2000	8352	1129	698	230	908963
2001	8320	1129	716	894	1434807
2002	9221	1129	780	1103	1856229
2003	9180	1129	805	4120	2404429
2004	9595	1130	1374	91	3161006
2005	8923	1134	1714	256	4159792
2006	9108	1140	316	337	5559544
2007	8985	1140	297	211	7410328
2008	9328	1140	275	708	10249018
2009	9701	1140	281	122640	10762336
2010	29116	1140	0	122227	11891255
2011	45560	1140	294	125414	13759889
2012	49668	1140	319	128955	14805502
2013	54748	1143	302	129354	15083312

15628167	136879	339	1143	59702	2014
15305389	159570	413	1143	58311	2015
12533426	426	426	1143	27946	2016
11141982	442	442	1143	32422	2017
9384791	455	455	1143	40836	2018
7426549	459	459	1143	64674	2019
6310614	508	508	1143	94923	2020

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على : موقع بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

**Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie – SERIES RETROSPECTIVES– , statistiques monétaires 1964– 2020, statistiques de la balance des paiements 1992– 2020, juin 2022, p, p 34, 68..**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعتمد في احتياطات صرفها على العملات الأجنبية بنسبة كبيرة جدا مقارنة بمكونات احتياطات الصرف الأخرى، بل واعتمادها على احتياطي العملات الصعبة في تزايد مستمر، والتي كانت لا تتجاوز 9410 مليون دينار سنة 1990، لتبدأ في الإرتفاع تدريجيا منذ سنة 1994 تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وبداية إعادة جدولة الديون الخارجية، ومنذ سنة 2000 وبسبب الطفرة السعوية في سعر البترول فاقت احتياطات الصرف من العملات الأجنبية 1434807 مليون دينار سنة 2001 لتفوق 15628167 مليون دينار سنة 2014 والملاحظ أن نسبة العملات الصعبة تمثل 98,65% من إجمالي الاحتياطات، فانه خلال فترة الدراسة تراوحت هذه النسبة ما بين 98,7% و 99,9% وهو ما يعتبر خطر على الاقتصاد الوطني، حيث تشهد الساحة العالمية عدم استقرار في أسعار صرف العملات الدولية وكذا تقلبات أسعار البترول، وهو ما حدث خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014، حيث انهارت الأسعار بنحو 50% وهو ما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف الجزائرية حيث فقدت 10 مليار دولار خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2014، ثم فقدت ما يقارب 30 مليار دولار خلال سنة 2015 .

كما نلاحظ أن احتياطي الذهب مستقر وثابت تماما إذ منذ سنة 1992 إلى سنة 2020، و يمكن القول أن الجزائر تقيم احتياطات الذهب بسعر تاريخي، ولذلك يمكننا القول أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الجزائر ليست سياسة رشيدة بالرغم من الاحتياطات الهائلة التي تمتلكها من الذهب حيث تحتل المركز 24 عالميا، والثالثة عربيا حسب تقديرات مجلس الذهب العالمي في أكتوبر 2022 فان الجزائر تحوز على 173.56 طن، طن من الذهب وتمثل 3,7% من الذهب العالمي و يرتبط الذهب بعلاقة عكسية مع الدولار الأمريكي باعتبار أن هذا الأخير يعتبر عملة الاحتياطي الأولى، فيؤدي انخفاضه إلى تحقيق فوائد للذهب على مستويين؛ الأول زيادة تسعيرة الذهب عند انخفاض سعر الدولار باعتبار الذهب يُسعر بالدولار، أما الثاني فهو انخفاض الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأمريكية وهو ما يؤثر سلبا على الأسواق المالية ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره. وبالنسبة إلى اتفاقيات الدفع الدولية فهي في تذبذب مستمر و لم تتجاوز 1714 مليون دينار في أفضل الأحوال، وكان ذلك سنة 2005، وهي منذ سنة 2011 ثابتة لترتفع إلى 508 مليون دينار جزائري سنة 2020. أما حقوق السحب الخاصة فنلاحظ أنها في الفترة 1990-2002 لم تتجاوز 1000 مليون دينار، لتصل سنة 2003 إلى 4120 مليون دينار وانخفضت مجددا غاية 2008 ثم بداية من سنة 2009 حققت حقوق السحب الخاصة تطورا ملحوظا في قيمتها حيث فاقت

122640 مليون دينار، لتصل الى 159570 مليون دينار جزائري سنة 2015، ثم عاودت الانخفاض لتصل سنة 2020 الى 508 مليون دينار وهو نفس الحال ينطبق على شريحة الاحتياطي، والتي بدأت في الارتفاع منذ سنة 1999 لتصل سنة 2020 الى 94923 مليون دينار جزائري.

### المطلب الثالث : استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

#### الفرع الأول: التسديد المسبق للديون

بدأت عملية السداد المسبق للديون الخارجية في عام 2004 ، عندما تمكنت الجزائر من سداد 12 قرصاً لبنك التنمية الأفريقي بقيمة 187 مليون دولار ، بالإضافة إلى 22 قرصاً للبنك الدولي ، و هو ما وفر 121 مليون دولار.

و كان للفوائض المالية المتراكمة لدى الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول دوراً هاماً في التخفيف من حجم المديونية، وذلك من خلال الاتفاق على التسديد المسبق لديونها، مع كل من ناديي باريس ولندن.

1- توقيع اتفاق مع نادي باريس: طلبت الجزائر رسمياً خلال شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها التي أعيدت جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة بـ 15,5 مليار دولار سنة 2005، كما رغبت الجزائر في أن يكون اجتماع باريس أيضاً للتوقيع على اتفاق متعدد الأطراف مع هذه المؤسسة المالية و بالفعل وقعت الجزائر مع نادي باريس يوم 11-05-2006 اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق لديونها الخارجية التي أعيد جدولتها، وأوضح البيان الصادر عن الهيئة أن الديون المستحقة للبلدان الأعضاء في نادي باريس والمرشحة للتسديد المسبق تقدر بـ 7,9 مليار دولار كان من المفروض أن تسدد بموجب اتفاقات الجدولة لسنتي 1994 و 1995 من 30-11-2001 الى 30-11-2011.

2- الاتفاق مع نادي لندن: نتيجة الوضع المالي الذي كانت تعيشه الجزائر في سنة 2006، حيث وصل احتياطي الصرف الأجنبي إلى أكثر من 70 مليار دولار، قامت بالاتفاق مع نادي لندن بتسديد ديونها التجارية الخارجية، وبالتالي اتفقت الجزائر على تسديد ما قدره 9 مليار دولار من ديونها المستحقة على نادي باريس ولندن. (مواكبي سهيلة، 2013-2014، صفحة 108.107)

#### الفرع الثاني : إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 قانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والتي تنص على التالي : يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات؛ فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية تخفيض الدين العام، ويعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية من خلال النظر لنص المادة أعلاه نستطيع استنتاج بعض الملاحظات المهمة حول هذا الصندوق :

- إن صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.

- وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف إمتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل، وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنها آثار تضر بالاقتصاد الوطني، أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

منذ إنشاء الصندوق صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت عناصره وكيفية تسييره منها:

- مرسوم تنفيذي رقم 02/67 الصادر بتاريخ 06-06-2002؛ والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302.
- قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 للوزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302.
- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002 من طرف المدير العام للخزينة والذي يحدد شروط تطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 وكيفية تسيير الصندوق ولقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشئ من خلالها الصندوق وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004 حيث تضمن نص المادة رقم 66 من قانون 22-23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 على "تعديل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 ديسمبر 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000" بحيث تحرر كما يلي:
- من جانب النفقات: تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية، لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، تزامنا مع التسديد المسبق للمديونية الخارجية.
- I تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن 37 دولار والحد من المديونية العمومية الداخلية والخارجية، إضافة إلى أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

من خلال عرض القوانين المسيرة والمنظمة لصندوق ضبط الإيرادات يمكننا ملاحظة أنه بالنسبة لإيرادات الصندوق فإنه قد أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية، ويعود ذلك أساسا لتحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطياته من النقد الأجنبي حيث بلغت سنة 2008 حوالي 150 مليار دولار، بالإضافة إلى انتهاز بنك الجزائر لإستراتيجية جديدة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية أي تسديد أفساطها قبل حلول آجال استحقاقها . (داود سعد الله ، 2013، صفحة 96.94)

### الفرع الثالث : تمويل البرامج التنموية

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : حيث خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج ، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. لقد كانت محاور هذا البرنامج موجهة نحو الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): حيث قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بـ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، إضافة إلى البرامج الإضافية ليصبح المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 يقدر بـ 9680 مليار دينار (130 مليار دولار).

ثالثا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014): و يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذلك، وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج دعم النمو فترة 2004-2009 والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز. و يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,435 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

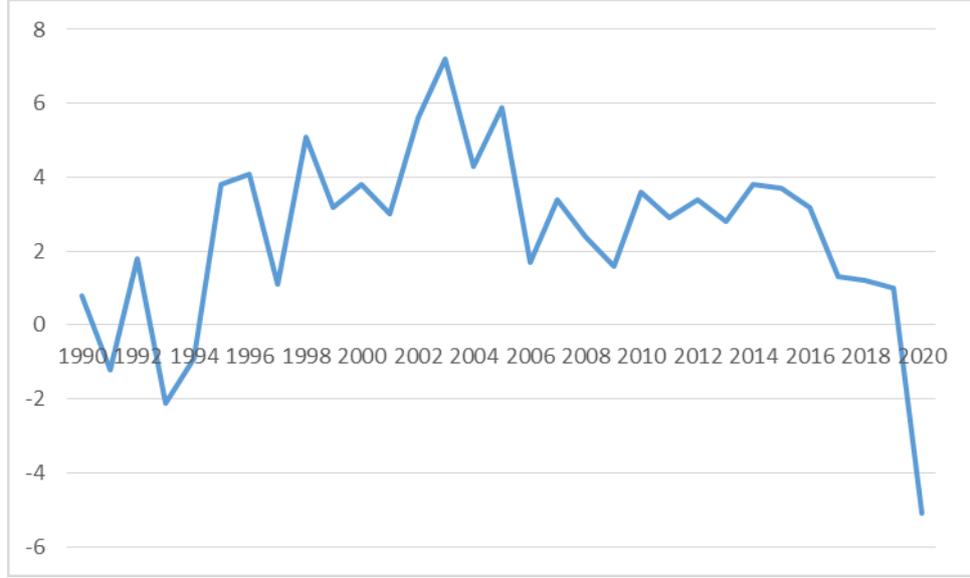
إن هذا الحجم المعتبر من الاعتمادات المالية المرصدة لتنفيذ هذه البرامج كان من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تفعيل الطلب لاحتواء آثار السياسة الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- تخفيض معدلات البطالة ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل وتوفير فرص العمل.
- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية.
- تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الخدمات العامة (بورنان بوزيد، 2015/2014، صفحة

## المبحث الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)

## المطلب الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

شكل 02: منحنى يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) في الجزائر 1990-2020

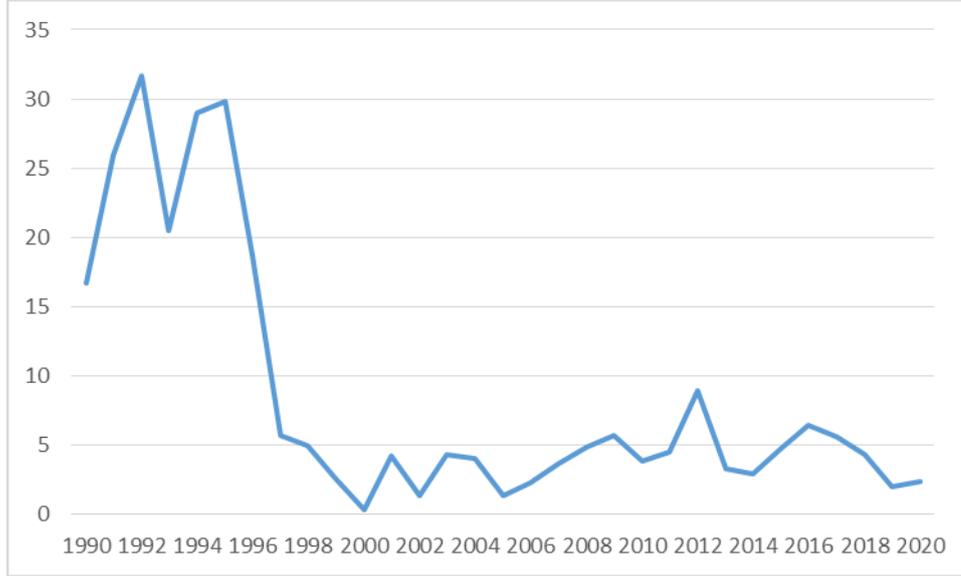


المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات المبينة في البحث 02 .

يتضح من خلال المنحنى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تميز بالضعف في بداية التسعينيات حيث سجل معدلات سلبية في الفترة من 1990 إلى 1994 و ذلك راجع إلى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية و صعوبة التمويل و قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية ودخولها في أزمة اجتماعية وأمنية، وفي بداية الفترة الممتدة من 1995 بدأت معدلات النمو تشهد تطورا و تحسنا سجلت معدلات موجبة حيث سنة 1995 بلغ معدل النمو 3.80% ليرتفع بعدها إلى أعلى قيمة خلال سنة 2003 بمعدل 7.20% وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية ، تميزت معدلات النمو بعد هذه الفترة بالانخفاض نتيجة تراجع حصة الجزائر في السوق العالمية للغاز الطبيعي وظهور منافسين آخرين ليبلغ سنة 2015 نسبة 3.70% و يستمر في الانخفاض حتى سنة 2020 حيث بلغ -5.10%

## المطلب الثاني: مؤشر التضخم

شكل 03 : منحنى يوضح نمو معدل التضخم في الجزائر 1990-2020

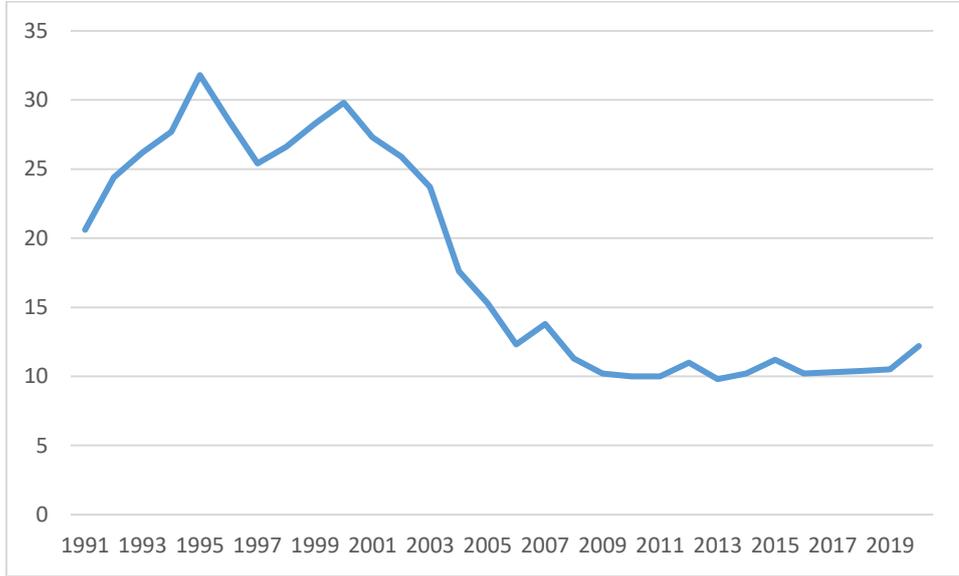


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات المبينة في الملحق 03 .

يبين المنحنى خلال فترة الدراسة أن معدلات التضخم في الجزائر خاصة في سنوات التسعينات شهدت معدلات مرتفعة رهيبية إذا وصلت سنة 1992 الى 31.7% وصلت مرتفعة إلى غاية 1995 حيث بلغت 29.8% ويرجع ذلك الإرتفاع إلى دخول الجزائر في مجموعة من الإصلاحات المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي منها رفع الدعم عن المواد الإستهلاكية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة وكذلك سياسة الخوصصة التي انتهجتها الجزائر سنة 1994 مما أدى إلى تسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وخفض القدرة الشرائية للمواطن بينما أقل قيمة لمعدل التضخم بلغت 0.30% وذلك في سنة 2000 بسبب زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

## المطلب الثالث : مؤشر البطالة .

شكل 04 : منحنى يوضح نمو معدل البطالة في الجزائر 1991-2020



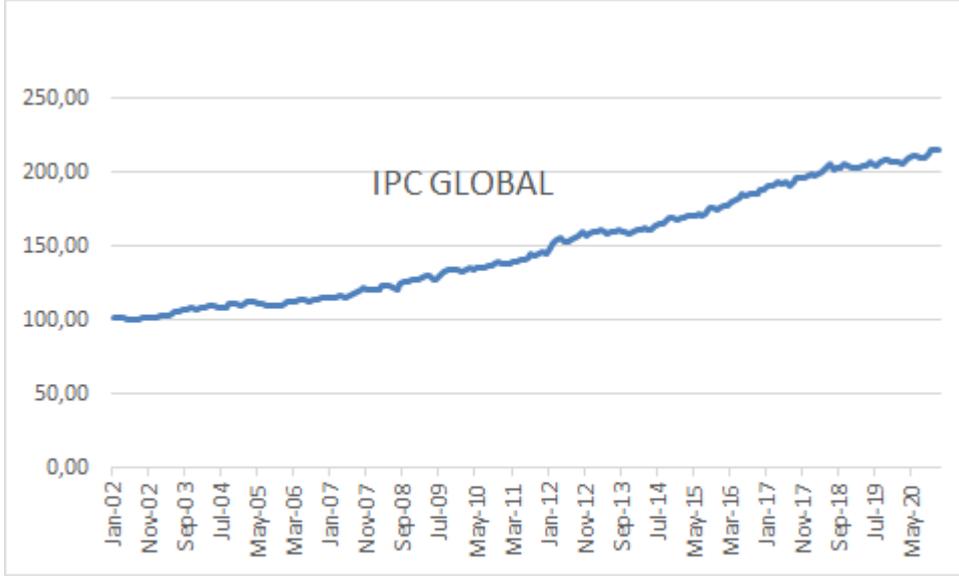
المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات المبينة في الملحق 04

نلاحظ من خلال المنحنى السابق، أنّ معدلات البطالة تمرّ بمرحلتين: . ففي الفترة الأولى تصنف معدلات البطالة من بين أكبر نسب البطالة في دول المغرب العربي، حيث كانت 20.6% سنة 1991 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نتيجة الظروف السياسية التي كانت تمرّ بها البلاد، لترتفع إلى 31.8 % سنة 1995 ثم تبدأ في الانخفاض مع بداية اللفية.

اما في الفترة الثانية ومع تحسن الأوضاع المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع بداية 2001، وأمام الانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، باشرت الجزائر بوضع مخططات الإنعاش والنمو الاقتصادي التي اتسمت بالإيجاب، نظرا لما حققته من نتائج، حيث بلغ معدل النمو نسبة 6.8% مع ارتفاع مناصب الشغل في الفترة ما بين 2001 و 2006 الى مليون منصب، وتعود أغلب هذه المناصب الجديدة إلى سياسة تطبيق دعم الإنعاش الاقتصادي وآليات التشغيل، حيث تراجعت نسبة البطالة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك، حيث أن أعداد الناشطين الباحثين عن العمل بلغت حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1240841 بطالا سنة 2006 وهو يعادل 12.3% ، وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري بـ 62.6% مقابل 37.4% في الوسط الريفي وتصل نسبة البطالة سنة 2009 الى 10.16% نتيجة لتحسن الظروف السياسية والأمنية في البلاد، لتصل نسبة البطالة تتراوح بين 10% و 11% إلى أن تصل إلى 12.20% سنة 2020 وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة.

## المطلب الرابع : مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر .

شكل 05: منحنى يوضح نمو معدل أسعار الاستهلاك في الجزائر 2002-2020



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات المبينة في الملحق 05.

يظهر المنحدر الإيجابي للمنحنى الاتجاه العام لنمو أسعار المستهلك في الجزائر من بداية الألفية إلى نهايتها ، حيث تم تسجيل أدنى مستوى لمؤشر أسعار المستهلك في السنة الأولى من عام 2002 بـ 100,8 ، والأسعار عند أعلى مستوى في الجزائر ، تقريبا في نهاية سنة 2019 بـ 222,3 ، أي ارتفعت أسعار المستهلك الجزائري بنسبة 122,3%. هذه هي الزيادة التي يشتهر بها المؤشر طوال عام 2019 ، والتي ترجع إلى الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الناجم عن هذه الخطوة.

و لقد سجلنا متوسطا عاما للفترة ب ، وهو مؤشر قدره 153,3 ، أي أن مستوى أسعار التجزئة للمستهلكين شهد زيادة تقدر بنسبة 53% كل شهر خلال فترة الدراسة ، مقارنة بعام 2001

## المطلب الخامس : مؤشر ميزان المدفوعات

شكل 06: منحنى يوضح رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2000 و 2019



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات المبنية في الملحق 06.

من خلال المنحنى نلاحظ تسجيل نتائج إيجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013)، أين بلغ أقصاه عام 2008 بقيمة 36.99 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول العالمية ابتداء من سنة 2000 والذي تولد عنه ارتفاع كبير في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر والتي مكنت من تسديد جزء كبير من المديونية، حيث ساهم هذا الوضع في خفض أعباء الدين وهو ما أدى بدوره إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة و تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004، والذي ساهم في تحسين ميزان المدفوعات، حيث حقق هذا الأخير رقماً إيجابياً قدر بـ 9.25 مليار دولار سنة 2004 وهو ما يمثل ارتفاع ملحوظ للرصيد مقارنة بالسنوات السابقة، وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول مقارنة بسنة 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر. كما نلاحظ أن هناك تراجع سلبي بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، حيث سجلت رصيداً سالباً ويعود هذا التراجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري في هذه الفترة، ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول، أين سجلت سنة 2014 عجزاً بمقدار 5.88- نتيجة لتعرض الجزائر لأزمة انخفاض أسعار النفط، ومع استمرار انخفاض هذه الأسعار في 2015 و 2016 استمر عجز ميزان المدفوعات، وسمح ارتفاع أسعار النفط في سنة 2017 بتقليص عجز ميزان المدفوعات إلى 21.76 - مليار دولار لكنها تبقى قيمة مرتفعة، لينخفض العجز بعد ذلك إلى -15.82 و 16.93 مليار دولار

في سنتي 2018 و 2019 على التوالي، وهذا التذبذب الحاصل في الرصيد وإن دل على شيء فإنه يدل على الارتباط الشبه التام للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط.

**المبحث الثالث: نمذجة قياسية لاثرا لاحتياطات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)**

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن اثر الاحتياطي الأجنبي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2020-1990

**المطلب الأول: الاختبارات القبلية**

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم الاستقرارية ثم توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

**الفرع الأول - بناء النموذج**

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، وللتقليل من حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن أخذها بالشكل اللوغاريتمي، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta LEXCR_{t-i} + \alpha_1 LGDP_{t-1} + \alpha_2 LEXCR_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LGDP : لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (كمؤشر للنمو الاقتصادي)؛

LEXCR : لوغاريتم احتياطي الصرف الأجنبي؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\alpha_0-4$ : معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

$\alpha_1-4$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

**الفرع الثاني : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة**

تكتسب خاصية الاستقرارية أهمية بالغة لعدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة يؤدي إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار PP في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{الفرض العدمي : } H_0 \\ \text{الفرض البديل : } H_1 \end{array} \right. \left\{ \begin{array}{l} |t - stat| < |t - tab| \\ |t - stat| > |t - tab| \end{array} \right. \Rightarrow \begin{array}{l} \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{array}$$

ومنه الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الاختبار :

جدول 04: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
<u>At Level</u>			
With Constant	t-Statistic	LGDP	LEXR
	<i>Prob.</i>	0.8557	0.1372
With Constant & Trend	t-Statistic	n0	n0
	<i>Prob.</i>	0.4892	0.9993
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0	n0
	<i>Prob.</i>	0.9103	0.7585
<u>At First Difference</u>			
With Constant	t-Statistic	d(LGDP)	d(LEXR)
	<i>Prob.</i>	0.0001	0.0007
With Constant & Trend	t-Statistic	***	***
	<i>Prob.</i>	0.0005	0.0003
Without Constant & Trend	t-Statistic	***	***
	<i>Prob.</i>	0.0000	0.0001

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**  
**Dr. Imadeddin AlMosabbeh**  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات 12 Eviews

ومنه فكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة (1)،

الفرع الثالث : إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

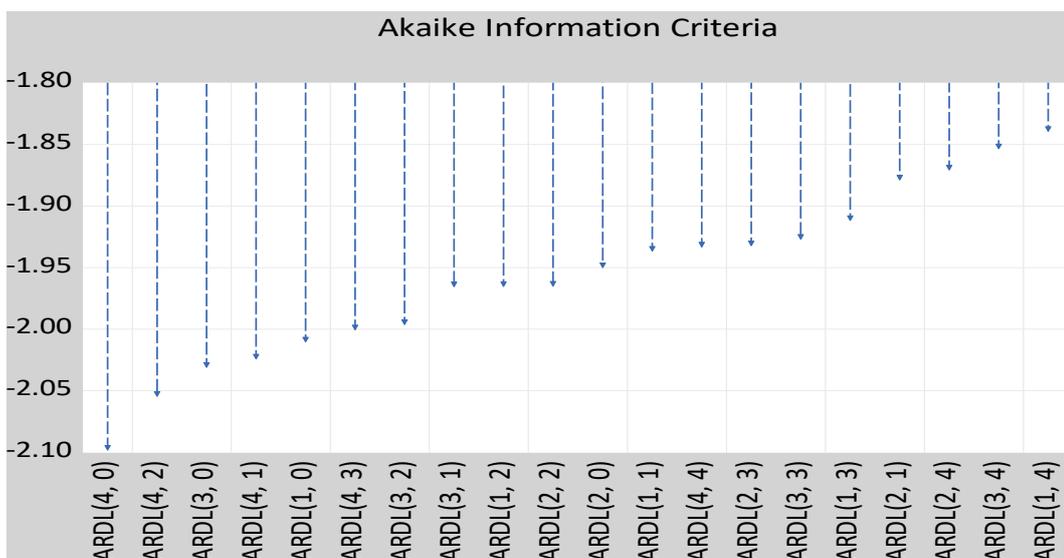
من خلال الشكل رقم 07 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد

تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Schwarz Information Criterion)، ومنه يتضح أن النموذج (4,0)

هو ARDL هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (Akaike Informatio Criterion)، كما هو موضح

في الشكل التالي:

شكل 07: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: مخرجات Eviews 12

### المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقفي النموذج)

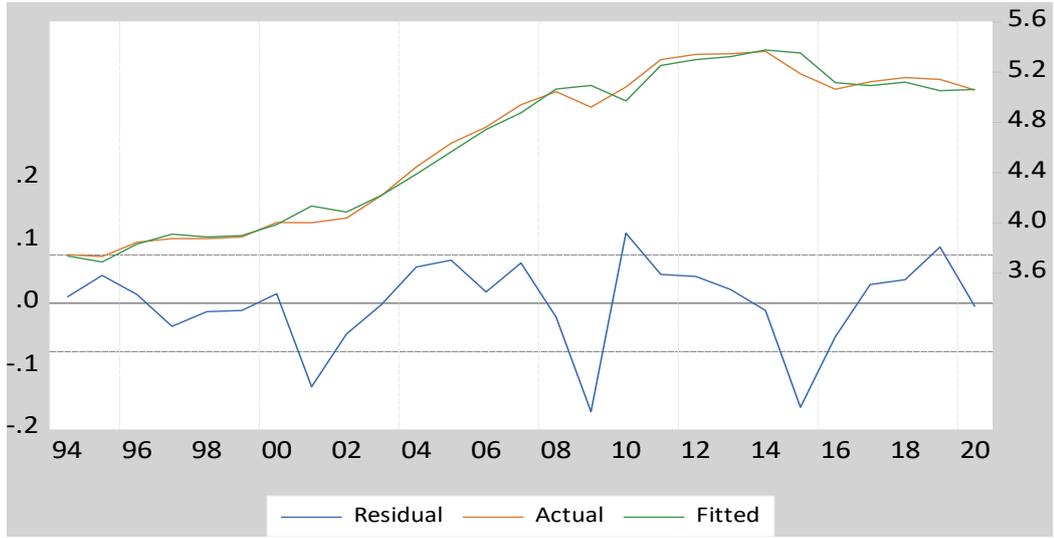
قبل اعتماد النموذج ARDL (4,0) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج،

وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

### الفرع الأول : جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل 08: القيم الحقيقية والمقدرة والبقايا (جودة النموذج)



المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

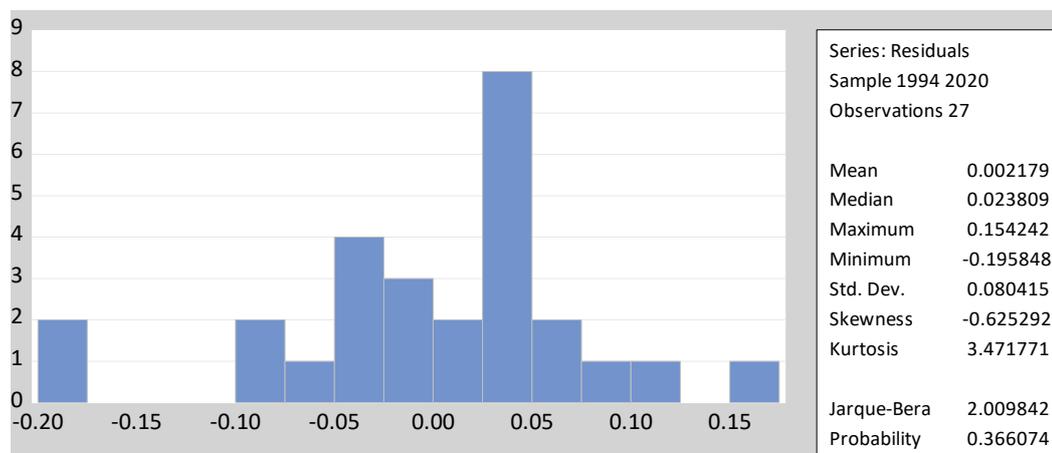
### الفرع الثاني: التوزيع الطبيعي للبقايا

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البقايا عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البقايا تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البقايا حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (*jarque-bera*) بالقيمة الجدولية (*Chi-Square*) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية  $0.05 = x_{0.05}^2$ . حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{البقايا لا تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \text{jarque - bera} > x_{0.05}^2(2) \\ H_1 : \text{البقايا تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \text{jarque - bera} < x_{0.05}^2(2) \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 09 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهو ما يدعم أن البقايا يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=2.01$  اقل من  $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بقايا النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 09: التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات Eviews 12

## الفرع الثالث : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج ( $R-Square$ ) المحسوبة عبر اختبار ( $LM$ ) بالقيمة الجدولية لتوزيع  $Chi-Square$  عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05  $x_{0,05}^2$ . حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R - sward > x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ R - sward < x_{0,05}^2(2) \Rightarrow H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

حسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.957795	Prob. F(2,19)	0.1686
Obs*R-squared	4.613494	Prob. Chi-Square(2)	0.0996
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: ARDL			
Date: 05/20/23 Time: 10:54			
Sample: 1994 2020			
Included observations: 27			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر: مخرجات Eviews 12

## الفرع الرابع : اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية ( $R$ -Square) المحسوبة عبر اختبار ( $Breuch$ - $Pagan$ - $Godfrey$ ) بالقيمة الجدولية لتوزيع  $Chi$ -Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05  $x_{0,05}^2$ . حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تباين البواقي غير متجانس} \Rightarrow \begin{cases} R - sward > x_{0,05}^2(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \\ \text{تباين البواقي متجانس} \Rightarrow \begin{cases} R - sward < x_{0,05}^2(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \end{array} \right. \begin{array}{l} H_0 : \text{الفرض العدمي} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{array}$$

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 06: نتائج اختبار تجانس التباين

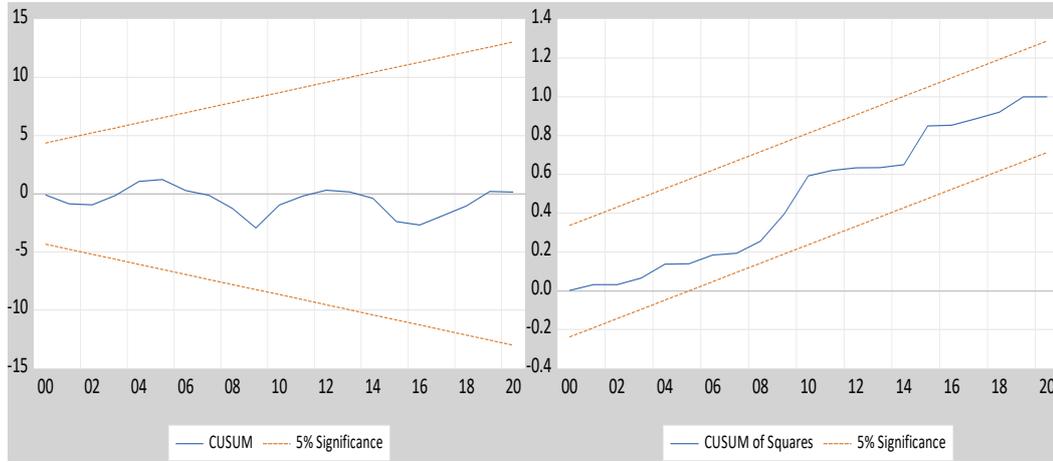
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.423952	Prob. F(5,21)	0.8268
Obs*R-squared	2.475526	Prob. Chi-Square(5)	0.7802
Scaled explained SS	2.177357	Prob. Chi-Square(5)	0.8241
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 05/20/23 Time: 10:56			
Sample: 1994 2020			
Included observations: 27			

المصدر: مخرجات Eviews 12

## الفرع الخامس : اختبار الاستقرار الهيكلي

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 10: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

### المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير احتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

### الفرع الأول: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك عبر الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \\ \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \end{array} \right. \begin{array}{l} F - statistic < F_{I(0)F-Pesaran} \Rightarrow \\ F_{I(0)F-Pesaran} < F - statistic < F_{I(1)F-Pesaran} \\ F - statistic > F_{I(1)F-Pesaran} \Rightarrow \end{array}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم 07: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	5.831849 1	10%	4.04	4.78
		5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
Finite Sample: n=30				
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.313876	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

المصدر: مخرجات *Eviews 12*

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي واحتياطي الصرف الأجنبي.

#### الفرع الثاني: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

الجدول التالي رقم 08 يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين الاحتياطي الأجنبي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.

الجدول رقم 08: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Selected Model: ARDL(4, 0)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 05/20/23 Time: 11:12				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.747237	0.208274	3.587767	0.0017
D(LGDP(-1))	0.320520	0.159428	2.010443	0.0574
D(LGDP(-2))	-0.329195	0.140261	-2.347027	0.0288
D(LGDP(-3))	0.226117	0.110832	2.040182	0.0541
CointEq(-1)*	-0.223680	0.063989	-3.495585	0.0022
R-squared	0.637376	Mean dependent var	0.041723	
Adjusted R-squared	0.571444	S.D. dependent var	0.114962	
S.E. of regression	0.075259	Akaike info criterion	-2.170186	
Sum squared resid	0.124606	Schwarz criterion	-1.930216	
Log likelihood	34.29751	Hannan-Quinn criter.	-2.098830	
F-statistic	9.667212	Durbin-Watson stat	1.744338	
Prob(F-statistic)	0.000114			

المصدر: مخرجات *Eviews 12*

يوضح الجدول رقم 08 ما يلي:

- لا يوجد تأثير لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهذا لأن الجزائر وحتى بداية الألفية الجديدة كانت خزنتها شبه خالية من النقد الأجنبي، لهذا لم يظهر التأثير في الأجل القصير، بينما نجد أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بالبيانات السابقة، وهذا لأن معدلات النمو المرتفعة والجيدة والتي تعتبر مرآة الاقتصاد تحفز المستثمرين وخاصة الأجانب على الاستثمار في البلاد.
  - هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته  $(\text{CointEq}(-1) = -0.2236)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

### الفرع الثالث : تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الاحتياطي و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-

:2020

الجدول 09: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Selected Model: ARDL(4, 0)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 05/20/23 Time: 11:07				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 27				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.747237	0.213519	3.499635	0.0021
LGDP(-1)*	-0.223680	0.067498	-3.313876	0.0033
LEXR**	0.085569	0.031043	2.756428	0.0118
D(LGDP(-1))	0.320520	0.175107	1.830424	0.0814
D(LGDP(-2))	-0.329195	0.143572	-2.292898	0.0323
D(LGDP(-3))	0.226117	0.126664	1.785173	0.0887
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$ .				
Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXR	0.382550	0.054027	7.080665	0.0000
EC = LGDP - (0.3826*LEXR)				

المصدر: مخرجات Eviews 12

يوضح الجدول رقم 09 ما يلي:

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع احتياطي الصرف بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.38%، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث كلما ارتفعت احتياطات الصرف الأجنبي ساهمت بشكل كبير في دعم عجلة التنمية، وهو ما تحقق في الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الجديدة والذي ساهم في تراكم احتياطات الصرف الأجنبية التي سمحت للحكومة الجزائرية بتبني عديد البرامج التنموية وفي شتى القطاعات وخاصة الإنتاجية على غرار القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، لكن وبسبب التسيير اللاعقلاني للموارد وعدم تتبع قنوات صرف المال العام، لم تحقق الجزائر الأهداف المسطرة خاصة في القطاع الفلاحي بالرغم من الأموال المرصدة له، لكن ورغم كل هذا حققت الجزائر معدلات نمو لا بأس بها، ساهمت في الخروج من النفق المظلم الذي كانت فيه خلال فترة التسعينات.

## خلاصة الفصل :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- يمكن اعتبار نمو الاقتصاد الجزائري مقبولا بالنظر إلى الاضطرابات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري. أولها أنه اقتصاد يعتمد على المخرجات الخام ، ولا يعتمد على الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات ، ولديه القدرة على زيادة النمو في حالة إقرار إصلاحات هيكلية ومؤسسية وتشريعية.
- بفضل إنتاج الجزائر الكبير من النفط وارتفاع طلبها في الاقتصاد العالمي ، تمكنت الجزائر من تجميع احتياطات كافية من النقد الأجنبي من خلال بيع هذه المادة التي تعتمد على احتياطات النقد الأجنبي هذه لدفع عجلة النمو الاقتصادي المحلي.
- من خلال دراسة قياسية نجد أن هناك علاقة وثيقة وطيدة بين الاحتياطات الأجنبية والنمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ، ويرجع ذلك إلى الاعتماد على السلع نصف المصنعة والمصنعة (التي تعزز الاقتصاد الوطني). بفضل احتياطات النقد الأجنبي الناتجة عن بيع النفط و المواد الخام الأخرى .

# الختامة

مع اندفاع العديد من الدول النامية والناشئة الى زيادة احتياطياتها من الصرف الأجنبي تأثرت قيم العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمها النمو الاقتصادي. ومع أهمية هذا الهدف من جانب، وتباين آراء الاقتصاديين بشأن أثر الاحتياطي عليه، اتجه العديد منهم لتحليل تلك العلاقة. ووفقاً للأدبيات النظرية والتطبيقية، شهدت العلاقة بين احتياطي الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي تناقضات عديدة، كما جاء أغلب الأدبيات في إطار الآثار الاقتصادية الكلية للاحتياطي المتراكم.

و خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية و التطبيقية كما يلي :

### 1 - النتائج النظرية :

- توجد علاقة طردية بين مستوى احتياطيات النقد الأجنبي والنمو الاقتصادي. إذا كان لدى بلد ما احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية ، فيمكنه تلبية احتياجات الاستيراد وتعزيز التجارة الخارجية والاستثمار.
- تتعدد القنوات التي ينتقل من خلالها أثر الاحتياطي الى النمو حيث تشمل سعر الصرف، الاستثمار، الصادرات، التضخم والائتمان وهو ما يجعل دراسة تلك العلاقة أكثر تعقيداً، كما تصبح النماذج القياسية العادية أقل كفاءة.

### 2- النتائج التطبيقية :

- ان مستوى احتياط الصرف تجاوز الحدود الامنة و بم أن لبنك الجزائر له الحق في إدارة و تسيير هذه الاحتياطات فقد كانت اهم استخداماته الدفع المسبق للديون و انشاء صندوق ضبط الارادات و دعم برامج التنمية كما ان زيادة النمو الاقتصادي سينعكس بشكل إيجابي على زيادة الاحتياطات الأجنبية .
- انطلاقاً من الدراسة التي خصت حالة الجزائر باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews في الفترة الممتدة من 1990-2020 فقد تم التوصل الى التأثير الموجب والمعنوي إحصائياً لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع احتياطي الصرف بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي بـ 0.38%.

### 3- اختبار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى فإنه يوجد تأثير الموجب والمعنوي إحصائياً لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة عكس ذلك في الاجل القصير لا يوجد تأثير لاحتياطي الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي .
- اما فيما يخص الفرضية الثانية فعكس ما جاء فيها فان الاحتياطي الأجنبي يستخدم لدعم النمو الاقتصادي عبر دعم المشاريع الاقتصادية و خاصة المتضررة في أوقات الازمات و الظروف الاستثنائية ، وكذلك من خلال منح القروض الميسرة لها او اعفاء هذه المشاريع من الضرائب المستحقة عليها

4 - التوصيات :

من خلال دراستنا لموضوع اثر الاحتياطيات الصرف الأجنبي و اثرها على النمو الاقتصادي ، و على ضوء ما سبق يمكننا تقديم بعض التوصيات التالية :

- من أجل الحد من التضخم في المستقبل ، يجب ألا يتجاوز معدل نمو الاحتياطيات معدل النمو الاقتصادي.
- استثمار جزء من احتياطيات النقد الأجنبي في مشاريع إنتاجية تحفز النمو الاقتصادي.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر و التقدير
	اهداء
I	الملخص
II	قائمة الجداول
III	قائمة الاشكال
<b>C-A</b>	<b>مقدمة عامة</b>
A	تمهيد
A	الإشكالية و الأسئلة البحثية
A	الدراسات السابقة
B	فرضيات الدراسة
B	منهجية الدراسة
B	أهداف الدراسة
B	أهمية الدراسة
C	خطة مختصرة للدراسة
<b>32-2</b>	<b>الفصل الاول: الاطار النظري لاحتياطي الصرف الاجنبي والنمو الاقتصادي</b>
2	تمهيد
3	المبحث الاول: اساسيات حول النمو الاقتصادي
3	المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي
8	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
13	المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي
<b>14</b>	<b>المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول احتياطيات الصرف الاجنبي</b>
14	المطلب الاول: مفهوم الاحتياطي الاجنبي واثاره
15	المطلب الثاني: مكونات الاحتياطي الاجنبي
24	المطلب الثالث: مصادر تراكم الاحتياطيات الاجنبية
25	المطلب الرابع: محددات الطلب على الاحتياطي الاجنبي

27	المبحث الثالث: العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاحتياطي الاجنبي والنمو الاقتصادي
27	المطلب الاول: قنوات انتقال اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية
30	المطلب الثاني: اثر احتياطات الصرف على النمو الاقتصادي في الادبيات التطبيقية
32	خلاصة الفصل
56-33	الفصل الثاني: تحليل وقياس اثر الاحتياطات الصرف الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
34	تمهيد
35	المبحث الاول: تحليل تطور الاحتياطات الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
35	المطلب الأول : تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
36	المطلب الثاني : مكونات احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
38	المطلب الثالث : استخدامات احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
41	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)
41	المطلب الأول : مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
42	المطلب الثاني : مؤشر التضخم في الجزائر
43	المطلب الثالث : مؤشر البطالة في الجزائر
44	المطلب الرابع : مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
45	المطلب الخامس : مؤشر ميزان المدفوعات في الجزائر
46	المبحث الثالث: نمذجة قياسية لاثر الاحتياطات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
46	المطلب الأول: الاختبارات القبلية
48	المطلب الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقى النموذج)
52	المطلب الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل
56	خلاصة الفصل
57	الخاتمة
60	فهرس المحتويات

64	قائمة المراجع
70	الملاحق

# قائمة المراجع

## I- الكتب العربية :

- 1- بو شرار علي عبد الفتاح. (2013). لاقتصاد الدولي نظريات وسياسات طبعة 03. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة : الاردن .
- 2- أحمد رمضان نعم الله و آخرون. (2004). مبادئ الاقتصاد الكلي. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- 3- أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي. الأردن: دار الريبة للنشر و التوزيع.
- 4- العيساوي عبد الكريم جابر. (2012). التمويل الدولي . الاردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع .
- 5- تايه النعمي عدنان. (2012). ادارة العملات الاجنبية. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 6- خبازي فاطمة الزهراء. (2013). النظام النقدي الدولي. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 7- خليل أحمد الكابد. (2010). الادارة المالية الدولية و العالمية. الاردن: دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر و اتوزيع .
- 8- طالب محمد عوض. (2004). مدخل الى الاقتصاد الكلي. عمان الاردن: معهد الدراسات المصرفية للنشر.
- 9- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (مجهول). اتجاهات حديثة في التنمية،. الاسكندرية, مصر: الدار الجامعية.
- 10- مجدي محمود شهاب . (2007). الاقتصاد الدولي المعاصر . الاسكندرية مصر: الدار الجامعية الجديدة .
- 11- محمد حسين الوادي و اخرون. (2010). الاقتصاد الاسلامي. الأردن: دار المسيرة للنشر.
- 12- محمد عبد العزيز عجمية و اخرون. (2006). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 13- محمود حسين الوادي وآخرون. (2013). مبادئ علم الاقتصاد. عمان, الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- 14- محمود عبد الرزاق. (2011). الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. مصر: الدار الجامعية.
- 15- مدحت القريشي. (2008). تطور الفكر الإقتصادي. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 16- ميثم صاحب عجام. (2013). التمويل الدولي. الاردن : دار زهران للنشر و التوزيع .
- 17- ميشال تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني. السعودية: دار المريخ للنشر.

18- داود سعد الله . (2013). الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

## II- الرسائل و الأطروحات:

- 1- القادر, بلقيوس عبد. (2018-2019). اثر تراكم احتياطات الصرف الأجنبي على الرفاهية الاقتصادية في الدزائر . الشلف , الجزائر : جامعة حسبية بن بوعلبي الشلف , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و عبوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية .
- 2- أمحمد محمد الطيب. (2007-2008). إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر لواقع والتحديات رسالة ماجستير . الشلف : فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشلف.
- 3- ايت قاسي عزو رضوان . (2019-2020). اثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017 / أطروحة دكتوراه . مستغانم . الجزائر : جامعة عبد الحميد بن باديس . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير . قسم العلوم الاقتصادية .
- 4- بورداش شهرزاد. (2016/2017). أثر الإنفتاح المالي والتجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة إقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الإنحدار الذاتي var للفترة 1970-2012 / أطروحة دكتوراه . الجزائر: جامعة الجزائر3 . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : قسم العلوم الاقتصادية.
- 5- بورنان بوزيد. (2014/2015). تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر / مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة البليدة.
- 6- بوشمال محمد. (2020). أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية 1990-2016 / أطروحة دكتوراه. الجلفة: جامعة زيان عاشور الجلفة, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية .
- 7- بوغزالة محمد نجلة. (2016). الوساطة المالية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية. الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 03.
- 8- جرفي زكرياء. (2015/2016). اثر تغيرات اسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 1990-2015/مذكرة ماستر . بسكرة : جامعة محمد خيضر . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي.

- 9- زكاري محمد. (2020/2019). دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2015 / أطروحة دكتوراه . بومرداس الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة\* بومرداس ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية.
- 10- صحراوي محمد تاج الدين . (2019/2018). مساهمة قطاع السياحة في رفع احتياطي الصرف دراسة مقارنة الجزائر و تونس خلال الفترة 2009-2018. بسكرة الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص مالية بنوك و تأمينات .
- 11- عبابسة نورالدين بوراس . (2017/2016). اثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصادات النامية دراسة حالة الجزائر . اطروحة دكتوراه . أم البواقي : جامعة العربي بن مهيدي , تخصص اقتصاد تنمية .
- 12- عبد القادر بوكريدي. (2009-2008). أثر مستوى احتياطات الصرف على الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير. بسكرة: تخصص مالية وتمويل, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة .
- 13- كبداني سيد أحمد. (2013/2012). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- 14- محمد جعفر هني . (2017/2016). ادارة احتياطات الصرف الأجنبي من منظور اسلامي. الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر .03
- 15- مكي عمارية. (2019). أطروحة دكتوراة ثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية.
- 16- مواكبي سهيلة. (2014-2013). محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2011-. رسالة ماجستير غ.م. الشلف الجزائر: تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعللي.
- 17- نادية مسعودي. (2020-2019). أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر و بعض بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال 1990 - 2012 , أطروحة دكتوراه . الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير . قسم العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر .03

- 18- هيفاء غانية. (2019-2020). الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي : اختبار قانون فاقتر في الجزائر (1980-2017) - اطروحة دكتوراه . وادي سوف: جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . قسم العلوم الاقتصادية .

### -III المجالات :

- 1- بوحنيك هدى. (2010). دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، العدد 08. مجلة الباحث، دورية سنوية ، جامعة ورقلة.
- 2- حمزة علي، وآخرون. (العدد الخامس 2014). إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي : حالة الجزائر خلال الفترة 2010-1998. مجلة التنظيم و العمل.

### -IV التقارير و النشرات الإحصائية :

- 1- سنان محمد رضا الشبيبي. (2013). احتياطي العملة الأجنبية أهميته و بعض نتائج الاقتطاع منه. جريدة المدى.
- 2- صندوق النقد العربي. (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ابوظبي.
- 3- صندوق النقد الدولي. (2013). الاحتياطات الدولية و السيولة بالعملة الأجنبية . تقرير .
- 4- فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد ذياب. (ربيع الأول 1435 هـ.). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- 5- منال عفان. (مجهول). اثر الاحتياطي الاجنبي على النمو الاقتصادي دراسة حالة السعودية . جامعة طنطا.
- 6- نبيل ابراهيم محمد. (مجهول). المصارف و السيولة. اتحاد المصارف العربية.
- 7- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. 2000-2019.

### -V المراجع باللغة الأجنبية :

#### • الكتب :

- 1- Williamson. (s.d.). exchange reserves as shock absorbers , series in economic development . oxford.

#### • النشرات الإحصائية :

- Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie – SERIES RETROSPECTIVES- , statistiques monétaires 1964 2020, statistiques de la balance des paiements 1992 2020, juin 2022, p, p 34, 68..

**-VI** المواقع الالكترونية:

- 1- <https://data.albankaldawli.org>
- 2- [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

# الملاحق

## الملحق ر01 : احصائيات توضح تطور اجمالي الاحتياطيات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنة	إجمالي الاحتياطيات (مليار دولار)
1990	2,7
1991	3,46
1992	3,32
1993	3,66
1994	4,81
1995	4,16
1996	6,3
1997	9,67
1998	8,45
1999	6,15
2000	3,56
2001	19,63
2002	25,15
2003	35,45
2004	45,69
2005	59,17
2006	81,46
2007	114,97
2008	148,1
2009	155,11
2010	170,46
2011	191,37
2012	200,59
2013	201,44
2014	186,35
2015	150,6
2016	120,79
2017	104,85
2018	87,38
2019	71,8
2020	59,43

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

الملحق ر 02 : احصائيات توضح إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) في الجزائر 1990-2020.

السنة	نمو إجمالي الناتج المحلي %
1990	0,8
1991	-1,2
1992	1,8
1993	-2,1
1994	-0,9
1995	3,8
1996	4,1
1997	1,1
1998	5,1
1999	3,2
2000	3,8
2001	3
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,4
2009	1,6
2010	3,6
2011	2,9
2012	3,4
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,7
2016	3,2
2017	1,3
2018	1,2
2019	1
2020	-5,1

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

## الملحق ر 03 : احصائيات توضخ نمو معدل التضخم في الجزائر 1990-2020

السنة	التضخم %
1990	16,7
1991	25,9
1992	31,7
1993	20,5
1994	29
1995	29,8
1996	18,7
1997	5,7
1998	5
1999	2,6
2000	0,3
2001	4,2
2002	1,4
2003	4,3
2004	4
2005	1,4
2006	2,3
2007	3,7
2008	4,9
2009	5,7
2010	3,9
2011	4,5
2012	8,9
2013	3,3
2014	2,9
2015	4,8
2016	6,4
2017	5,6
2018	4,3
2019	2
2020	2,4

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

## الملحق ر04: احصائيات توضح نمو معدل البطالة في الجزائر 1991-2020

السنة	البطالة %
1991	20,6
1992	24,4
1993	26,2
1994	27,7
1995	31,8
1996	28,5
1997	25,4
1998	26,6
1999	28,3
2000	29,8
2001	27,3
2002	25,9
2003	23,7
2004	17,6
2005	15,3
2006	12,3
2007	13,8
2008	11,3
2009	10,2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9,8
2014	10,2
2015	11,2
2016	10,2
2017	10,3
2018	10,4
2019	10,5
2020	10,5

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

## الملحق 05 : احصائيات توضح نمو معدل أسعار الاستهلاك في الجزائر 2002-2020.

GROUPES	janv-02	févr-02	mars-02	avr-02	mai-02	juin-02	juil-02	août-02	sept-02	oct-02	nov-02	déc-02
IPC GLOBAL	101,74	102,16	101,94	101,34	100,61	99,94	100,69	101,11	101,42	101,74	102,40	102,10
	janv-03	févr-03	mars-03	avr-03	mai-03	juin-03	juil-03	août-03	sept-03	oct-03	nov-03	déc-03
	101,48	103,46	103,01	103,50	104,49	106,34	106,52	107,57	107,77	108,54	108,60	107,78
	janv-04	févr-04	mars-04	avr-04	mai-04	juin-04	juil-04	août-04	sept-04	oct-04	nov-04	déc-04
	108,96	108,88	110,04	110,29	109,74	109,21	109,36	109,11	111,27	111,64	110,78	110,14
	janv-05	févr-05	mars-05	avr-05	mai-05	juin-05	juil-05	août-05	sept-05	oct-05	nov-05	déc-05
	111,80	112,42	112,94	113,31	111,77	111,42	110,67	110,29	110,19	110,72	110,64	111,49
	janv-06	févr-06	mars-06	avr-06	mai-06	juin-06	juil-06	août-06	sept-06	oct-06	nov-06	déc-06
	112,50	112,15	113,26	114,41	114,19	113,73	112,89	113,90	114,75	115,86	115,17	115,77
	janv-07	févr-07	mars-07	avr-07	mai-07	juin-07	juil-07	août-07	sept-07	oct-07	nov-07	déc-07
	115,17	115,86	116,73	116,24	115,71	117,46	118,31	118,88	120,95	121,57	120,72	121,33
	janv-08	févr-08	mars-08	avr-08	mai-08	juin-08	juil-08	août-08	sept-08	oct-08	nov-08	déc-08
	120,39	121,42	123,58	123,61	123,42	122,29	121,39	124,32	126,60	126,61	127,01	127,23
	janv-09	févr-09	mars-09	avr-09	mai-09	juin-09	juil-09	août-09	sept-09	oct-09	nov-09	déc-09
	126,98	128,91	130,50	130,81	127,84	128,25	130,24	132,40	133,96	134,23	134,56	134,55
	janv-10	févr-10	mars-10	avr-10	mai-10	juin-10	juil-10	août-10	sept-10	oct-10	nov-10	déc-10
	133,52	134,26	135,29	134,03	135,86	136,08	135,40	137,64	137,28	138,01	139,17	138,22
	janv-11	févr-11	mars-11	avr-11	mai-11	juin-11	juil-11	août-11	sept-11	oct-11	nov-11	déc-11
	138,29	138,93	139,94	140,11	141,13	141,10	142,47	145,51	144,32	145,55	146,02	145,35
	janv-12	févr-12	mars-12	avr-12	mai-12	juin-12	juil-12	août-12	sept-12	oct-12	nov-12	déc-12
	148,71	151,91	154,11	155,49	153,80	153,34	154,16	155,97	156,90	159,95	157,83	158,48
	janv-13	févr-13	mars-13	avr-13	mai-13	juin-13	juil-13	août-13	sept-13	oct-13	nov-13	déc-13
	160,33	160,09	160,91	160,25	159,11	160,22	159,58	161,08	160,31	160,15	158,87	160,30
	janv-14	févr-14	mars-14	avr-14	mai-14	juin-14	juil-14	août-14	sept-14	oct-14	nov-14	déc-14
	161,40	160,99	162,30	161,34	161,83	164,70	164,88	165,47	166,63	169,96	169,02	168,72
	janv-15	févr-15	mars-15	avr-15	mai-15	juin-15	juil-15	août-15	sept-15	oct-15	nov-15	déc-15
	168,91	170,00	171,21	170,64	171,36	172,14	170,98	172,85	176,80	176,07	174,80	176,08
	janv-16	févr-16	mars-16	avr-16	mai-16	juin-16	juil-16	août-16	sept-16	oct-16	nov-16	déc-16
	177,42	177,06	180,36	182,07	183,31	185,79	184,90	185,67	186,37	185,14	187,97	188,33
	janv-17	févr-17	mars-17	avr-17	mai-17	juin-17	juil-17	août-17	sept-17	oct-17	nov-17	déc-17
	191,74	190,63	192,84	193,54	192,82	193,37	190,62	194,03	196,14	197,18	197,11	197,62

janv-18	févr-18	mars-18	avr-18	mai-18	juin-18	juil-18	août-18	sept-18	oct-18	nov-18	déc-18
198,59	197,44	198,92	200,07	203,71	205,92	201,97	202,89	203,54	205,97	205,05	202,96

janv-19	févr-19	mars-19	avr-19	mai-19	juin-19	juil-19	août-19	sept-19	oct-19	nov-19	déc-19
203,74	202,75	204,65	204,68	206,70	206,12	204,68	206,83	209,36	209,14	207,85	207,90

janv-20	févr-20	mars-20	avr-20	mai-20	juin-20	juil-20	août-20	sept-20	oct-20	nov-20	déc-20
207,66	206,45	209,01	209,60	211,63	211,97	209,65	209,89	212,27	215,83	214,99	215,21

المصدر : أرشيف مؤشر أسعار الاستهلاك قاعدة حساب 2001. بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

الملاحق 06: احصائيات توضح رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 2000 و 2019.

السنة	رصيد ميزان المدفوعات
2000	7,57
2001	6,19
2002	3,66
2003	7,47
2004	9,25
2005	16,94
2006	17,73
2007	29,35
2008	36,99
2009	3,86
2010	15,58
2011	20,14
2012	12,06
2013	0,13
2014	-5,88
2015	-27,54
2016	-26,03
2017	-21,76
2018	-15,82
2019	-16,93

المصدر : بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية من 2001 الى 2019 من موقع بنك الجزائر

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

